جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

حول موضوع:

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الكشوف المالية

- دراسة تحليلية -

مقدمة من طرف الطالبة:

بطاهر أسماء

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	بن شني يوسف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	موزاوي عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	مقراد عبد الله	أستاذ مساعد"ب"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020-2021

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة **التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير**

حول موضوع:

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الكشوف المالية

- دراسة تحليلية -

مقدمة من طرف الطالبة:

بطاهر أسماء

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	بن شني يوسف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	موزاوي عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	مقراد عبد الله	أستاذ مساعد"ب"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020-2021

الإهـــــداء

غابت الكلمات حين حاولت كتابة عبارات أهدي بها هذا العمل المتواضع.

إليك يا من بذلت ولم تنتظر العطاء وعلمتني الوفاء، إليك يا من كان لك السبق في ركب العلم والتعليم وأوصيتني العمل بقلب سليم، كتبت الأقدار وحدت الأعمار وبقي مجدك يذكرني بك ليل نهار، أسأل المولى عزوجل أن يسكنك فسيح الجنات والأنهار، أهدي هذا العمل المتواضع كصدقة جارية لروح أبي رحمه الله...

إليك يا من كنت دائما في سمائي نجوما براقة أسعد بلمعانها في كل ساعة وأفتخر برفع اسمها في عليانا، والدتي الكريمة أطال الله في عمرك...

من أي أبواب الثناء سأدخل وبأي أبيات القصيد أعير وفي كل لمسة من وجودكم وأكفكم للمكرمات أسطر، إليكم أهدي هذا العمل يا من كنتم شموعا تنير ظلماني وترسم البسمة في حياتي، إخوتي وهل من مثلكم ...

شـكروتقــديــر

الحمد لله وحده والصلاة والسلام عن من لا نبي بعده، نسأل الله الذي بنعمته تتم الصالحات وتزال العقبات أن يوفقنا في هذا العمل وترفع به إلى أعلى الدرجات .

عذرا لقد تبعثرت حروفي حين حاولت جمعها في كلمات، فلم أجد من الكلام ما أفي به حق أناس دعموني حتى حققت ما كان في حياتي مجرد أحلام فلكم مني أحلى سلام،

وأخص بالذكر من أثارلي بعلمه الظلمات وكان معي في هذا العمل في كل الخطوات والذي بفضله ها أنذا اليوم أكتب هذه الكلمات، الدكتور المشرف موزاوي عبد القادر

ولا يطيب الشكر دون أن نشكر من كلله الله بالهية والوقاروعلمنا العطاء دون انتظارفهو لنا شرف وافتخارالأستاذ مرحوم محمد الحبيب

شكرا أيضا إلى من يعمل جاهدا لرفع راية العلم ويشرف على راحة الطالب السيد مدير المكتبة بن خطاب مهدي

ولا يفوتني أن أتقدم أيضا بجزيل الشكروالعرفان إلى الدكاترة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا وتكرموا بقراءة هذا البحث وتحملها عناء مناقشته و تقويمه . وشكرخاص موصول إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الأطروحة، فشكرا للجميع

الفـــــهـرس

الفهرس

البيـان ص

إهداء ..... -
شكر وتقدير ..... -
الفهرس I
قائمة الأشكال III
مقدمة عامة ..... أ- هـ

الفصل الأول: نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات 07
تمهيد 07
المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات 08
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات وخصائصه 08
المطلب الثاني: أهداف نظام المعلومات 09
المطلب الثالث: أنواع نظم المعلومات 11
المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي 14
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي ووظائفه 14
المطلب الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه 15
المطلب الثالث: عناصر نظام المعلومات المحاسبي 19
المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات 23
المطلب الأول: تكنولوجيا المعلومات، خصائصها ومكوناتها 23
المطلب الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بتكنولوجيا المعلومات 25
المطلب الثالث: نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات 27

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية 30
تمهيد: 31
المبحث الأول: ماهية الكشوف المالية 32
المطلب الأول: مفهوم الكشوف المالية 32
المطلب الثاني: أهداف الكشوف المالية ومستخدميها 34
المطلب الثالث: تقديم الكشوف المالية 35
المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي 38

المطلب الأول: تعريف الإفصاح ومقوماته..... 38
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي..... 41
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح المحاسبي:..... 42
المبحث الثالث : تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي..... 43
المطلب الأول: ماهية الحوكمة ومبادئها..... 43
المطلب الثاني: محددات الحوكمة..... 45
المطلب الثالث: انعكاسات الآليات الرقابية لحوكمة الكيانات على جودة الكشوف المالية..... 47

الفصل الثالث: إنعكاسات تكنولوجيا المعلومات على مخرجات النظام المحاسبي المالي..... 52
تمهيد:..... 53
المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي..... 54
المطلب الأول: مفهوم المحاسبي المالي وخصائصه..... 54
المطلب الثاني: مميزات النظام المحاسبي المالي وأهدافه..... 55
المطلب الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي..... 56
المبحث الثاني: إعداد الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي 59
المطلب الأول: قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي 59
المطلب الثاني : السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد الكشوف المالية 63
المطلب الثالث: الوثائق المحاسبية ومراحل الدورة المحاسبية..... 65
المبحث الثالث: شروط وتطبيقات المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وانعكاساته..... 69
المطلب الأول: الجوانب القانونية لمسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي..... 69
المطلب الثاني: الشروط التقنية لتطبيقات المحاسبة المالية بواسطة أنظمة الإعلام الآلي..... 70
المطلب الثالث: انعكاسات تكنولوجيا المعلومات على جودة الكشوف المالية..... 71

خاتمة عامة..... 73

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
I - 1	وظائف ومهام نظام المعلومات	11
I - 2	الفرق بين معالجة المعلومات ومعالجة العمليات	18
I - 3	عناصر نظام المعلومات المحاسبي	22
II - 1	مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون	45
II - 2	المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الكيانات	46
III - 1	مراحل الدورة المحاسبية	67

مقـــدمـــة عـــــامـــة

- **تقديم:**

الجزائر كغيرها من الاقتصاديات الkامية التي تسعى إلى ركب نهج التنمية الجديد والاندماج في الاقتصاد العالمي انتقلت من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق أين باشرت القيام بالعديد من المشاريع للاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي كمشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما شرعت في إصلاح منظومتها المحاسبية بهدف تقريب الممارسة المحاسبية المعمول بها في الجزائر إلى الممارسة المحاسبية الدولية حيث لم يعد من الممكن لدولة تريد المشاركة في الاقتصاد العالمي والأخذ بأسبابه أن تنعزل عما يجري فيه، حيث عمد المشرع الجزائري إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي من خلال القانون 07/11 المتضمن النظام المحاسبي المالي والذي يسمح للمحاسبة بإنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية تساعد على اتخاذ أنجع القرارات الاقتصادية والمساهمة في ظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال من خلال تشجيع الاستثمار.

وقد جاء هذا النظام المحاسبي المالي انسجاما مع الهدف الرئيسي للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، حيث سعى مجلس المحاسبة الوطني إلى السير في منحى التوحيد المحاسبي من خلال توحيد المفاهيم والممارسات المحاسبة، وإعداد كشوف مالية موحدة ومتجانسة على المستوى الدولي وجعلها ملائمة أكثر للمقارنة ما بين كيانات القطاع العام الخاص والمختلط، وذلك بهدف الارتقاء بمهنة المحاسبة في الجزائر وجعل مخرجاتها تلبي احتياجات مختلف مستخدميها أين أصبح النظام المحاسبي المالي بمثابة التحدي الحقيقي للكيانات الجزائرية، خاصة المسعرة في البورصة حيث يقتضي عليها النظام المحاسبي المالي القيام بمجموعة من التغييرات الهامة الأمر الذي يتطلب من طاقم المديرية العامة والهياكل الداخلية لها بذل جهد أكبر للانتقال بالشكل المطلوب من النظام المحاسبي القديم إلى تنظيم محاسبي كفؤ يستجيب للأهداف المرجو تحقيقها من تطبيق هذا النظام الجديد خاصة فيما يتعلق بجلب الاستثمارات الأجنبية.

يخضع إنتاج المعلومات المحاسبية وصياغتها في القوائم المالية إلى جملة من المبادئ العلمية المحاسبية، كما أن المؤسسات دائما تختار الأساليب والطرق التي ترى صلاحيتها وملائمتها للإفصاح عن الحقائق المتعلقة بمركزها المالي ونتائج أعمالها بحيث يعتبر نظام المعلومات المحاسبي المسؤول عن إنتاج المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة فهو يعتبر قلب نظام معلومات المؤسسة نظرا لارتباطه بجميع نظم المعلومات الفرعية للمؤسسة، وحاجة كل المستويات الداخلية لها إلى المعلومات التي ينتجها هذا

النظام، بالإضافة إلى الأطراف خارج المؤسسة التي تستهدف المعلومات المالية والمحاسبية المنتجة من طرفه، أين يتحتم على المؤسسات تبني معايير المحاسبية الدولية من أجل إنتاج معلومات ذات مستوى وجودة عالية، وملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

و أصبحت تكنولوجيا المعلومات تحتل مكانة واسعة وذات أهمية في كل المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي، أن نظم المعلومات التقليدية أصبحت أقل ملائمة في تقديم المعلومات إلى متخذي القرار، إذ فقدت المعلومات أهم خصائصها مثل الملائمة والموثوقية، ومن هنا برزت الحاجة إلى وجود نظام معلومات جديد يتلاءم مع البيئة الحاضنة لتكنولوجيا المعلومات. وهذا يعني إن الحصول على تكنولوجيا المعلومات ذو أهمية بالغة، مع التركيز على ما تنتجه هذه التكنولوجيا من مخرجات ملائمة تمكن المستخدمين والمديرين، وصناع القرار من اتخاذ القرارات المناسبة في مجالات متعددة كالقطاع المالي والمصرفي وغيرها، وتتمثل هذه المخرجات في الحصول على معلومات مالية تتوافر فيها الخصائص المناسبة لإعداد الكشوف المالية التي تتسم بالجودة التي تحفظ من خلالها حقوق أصحاب المصالح، وبما يؤدي إلى تعزيز ثقتهم في هذه التقارير المالية التي تصدرها المؤسسات المختلفة، وبما يجنبها الانهيارات المالية، ويعزز مكانتها في عالم التغيرات المتسارعة.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية موضوع هذه الدراسة في تزامن معالجته مع ما تشهده البيئة الاقتصادية الدولية من تغيرات وتطورات تهدف إلى دمج اقتصاديات مختلف الدول للارتقاء بالاقتصاد العالمي، هذا ما أثر بشكل بارز وقوي على السياسات المحاسبية لجل الدول ومن بينها الجزائر، التي قامت بإصلاحات محاسبية تمثلت في تبنيها للنظام المحاسبي المالي الذي يحتوي في مضمونه المعايير المحاسبية الدولية وذلك من أجل تقريب المحاسبة الوطنية من المحاسبة الدولية والوصول إلى التوحيد المحاسبي أين حاولت الدولة إعادة تنظيم مهنة المحاسبة وجعلها أكثر احترافية، صاحب ذلك أيضا ضرورة مسك المحاسبة المالية عن طريق نظام الإعلام الآلي وهذا ما أثّر إيجابا على زيادة جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي.

- **أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نحصرها في :

- الإلمام بالجوانب النظرية والفنية المرتبطة بمفهوم نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات

- التعرف على التغيرات الحديثة التي تشهدها تكنولوجيا المعلومات وإبراز أهميتها في تحقيق التوحيد المحاسبي؛

- إبراز العلاقة بين حوكمة الإفصاح وجودة الكشوف المالية؛

- تحديد الدور الهام يلعبه النظام المحاسبي المالي في استخدام نظام الإعلام الآلي في مسك المحاسبة المالية.

-دراسة متطلبات تطبيق المسك الآلي للمحاسبة المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي وانعكاسات ذلك على جودة المخرجات المحاسبية.

- **إشكالية الدراسة**

استنادا على ما سبق قمنا بصياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الكشوف المالية؟

- الأسئلة الفرعية لإشكالية الدراسة:

من خلال الإشكالية الرئيسية السابقة، تتفرع لنا العديد من الأسئلة والتي يمكن حصر أهمها في:

- ما هي أهم الأسس العلمية والعملية التي تحكم المحاسبة كنظام للمعلومات؟

- ما هي أهم المتطلبات الجديدة التي يقتضيها تطبيق استخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل النظام المحاسبي المالي؟

- ما هي انعكاسات استخدام أنظمة الإعلام الآلي في مسك المحاسبة على جودة المخرجات المالية للنظام؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة عن الأسئلة السابقة، سنحاول إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة التي قمنا بصياغتها كالآتي:

- يرتكز النظام المحاسبي على أسس نظرية محتواة في معايير المحاسبة الدولية، وأسس فنية وميدانية تخص الكيانات من حيث قدرتها على جعل المحاسبة نظام معلوماتي فعال؛

- يقتصر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الارتقاء بمهنة المحاسبة وتقديم معلومات صادقة تفيد المستثمرين فقط؛

- لا يزال تطبيق النظام المحاسبي المالي في مضمونه من خلال المسك الآلي للمحاسبة لم يحقق المطلوب منه خاصة فيما يتعلق بإنتاج كشوف مالية ذات جودة.

- **مبررات اختيار موضوع الدراسة:**

يعود اختيار موضوع الدراسة إلى جملة من الدوافع، نذكر أهمها فيما يلي:

- الإصلاحات التي شهدتها المنظومة المحاسبية في الجزائر والمتمثلة في أحكام القانون 11 /07 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي وأثر ذلك على إنتاج المعلومات المالية؛

-الرغبة في التعمق أكثر في مضمون النظام المحاسبي المالي ورؤية إذا ما كان تطبيقه وحده كافي للارتقاء لإنتاج كشوف مالية ذات جودة؛

-البحث عن التحديات والعراقيل التي تواجه عملية آلية مسك المحاسبة

- إضافة إلى ذلك هنالك أسباب ذاتية دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، حيث هنالك ميول شخصي في التعرف والتوسع على ما هو جديد فيما بتكنولوجيا المعلومات لإعداد الكشوف المالية.

- **حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمنية:** لقد تم التطرق إلى أهم الإصلاحات المحاسبية والتي تمثلت في تطبيق النظام المحاسبي المالي منذ جانفي 2010 وانعكاساته على الأنظمة المعلوماتية للكيانات، وقد امتدت فترة هذه الدراسة من جانفي 2021 إلى غاية جوان 2021.

- **الحدود المكانية:** نظرا للظروف الصحية التي فرضتها جائحة كورونا و الإجراءات الوقائية المتبعة لم نستطع القيام بدراسة ميدانية واكتفينا بدراسة تحليلية.

- **منهج الدراسة:** سوف يتم الاعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغية عرض المحتوى النظري للدراسة.

- **هيكل الدراسة:**

لقد حاولنا معالجة إشكالية هذه الدراسة واختبار صحة الفرضيات المقدمة ضمن ثلاثة فصول، حيث نتطرق في الفصل الأول إلى نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات وقد احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول ماهية أنظمة المعلومات أما الثاني والثالث فقد تم فيهما عرض الأطر النظرية لنظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الإفصاح المالي في الكشوف المالية، وقد احتوى على ثلاثة مباحث نتناول في أولها ماهية الكشوف المالية، أما المبحث الثاني فيتم فيه عرض الإطار النظري لعملية الإفصاح المحاسبي، ليتم بعد ذلك في المبحث الثالث التطرق إلى أثر قواعد الحوكمة على عملية الإفصاح.
وفيما يخص الفصل الثالث فجاء تحت عنوان انعكاسات تكنولوجيا المعلومات على مخرجات النظام المحاسبي المالي، تتطرق في المبحث الأول منه إلى النظام المحاسبي المالي حيث نقوم بعرض الإطار التصوري له ومدى استجابته للتوحيد المحاسبي، ليتم بعد ذلك في المبحث الثاني إعداد الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي، لنتحدث بعد ذلك في المبحث الثالث عن شروط وتطبيقات المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وانعكاساته.

الفصل الأول

نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات

تمهيد:

لقد أحدثت التكنولوجيا المعلوماتية تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال بشكل عام، والبيئة المحاسبية بشكل خاص، حيث يساعد استخدام نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية الجيد على خدمة مصالح الشركات والأعمال ، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها، مما يؤدي إلى تطوير و تسريع طرق المعالجة المحاسبية، وإعطاء صورة واضحة و آنية للمعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء التي كانت تتميز بها المعالجة اليدوية و ما ينجر عنها من اتخاذ قرارات خاطئة و بطء في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى الإطار ألمفاهيمي لنظم المعلومات في المبحث الأول، و نظام المعلومات المحاسبي في المبحث الثاني، و نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات كمبحث ثالث.

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات

قبل التعمق في دراسة نظام المعلومات المحاسبي، وجب علينا أولا تحديد مفهوم واضح لنظم المعلومات، أنواعها وأهميتها في الكيانات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات وخصائصه

عرف نظام المعلومات على أنّه توليفة أو تركيبة منظمة من الأفراد، عتاد حاسوب، البرامج، شبكات الاتصال وموارد البيانات، التي يتم جمعها ومعالجتها إلى معلومات و توزيعها على المستفيدين[1] كما عرف أيضا بأنه مجموعة من الأفراد، والتجهيزات، والإجراءات والبرمجيات، وقواعد البيانات، تعمل يدويا أو أو آليا على جمع المعلومات، وتخزينها ومعالجتها ومن ثم بثها للمستفيد[2]. أما البعض فقد عرفه على أنه مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات و الرقابة في التنظيم[3].

إذن يمكن تعريف نظام المعلومات بأنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر و الموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمتخذي القرار من خلال شبكة قنوات وخطوط اتصال

استنادا على ما سبق يمكن القول بأنّ لنظام المعلومات مجموعة من **الخصائص** يمكن إجمالها في:[4]

- شبكة اتصال: يشبه نظام المعلومات شبكة الاتصال في أنه يزود الإدارة وأصحاب القرار بمعلومات على مسارات مختلفة فهو يساعد على تدفق المعلومات في كل مكان بالمشروع وربما إلى أماكن خارج المشروع.
- مراحل تحويل وتوظيف البيانات: تقوم نظم المعلومات بتحويل المدخلات إلى مخرجات، وهنا توجد ثلاثة مراحل أساسية في هذا التحويل هي مرحلة الإدخال، مرحلة التشغيل، ومرحلة الإخراج، وترتبط بهذه المراحل عدة وظائف و هي تجميع البيانات وتشغيل البيانات وإنتاج المعلومات

[1] سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص19

[2] سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص21

[3] أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية،ص 21

[4] ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص 10- 14

- إدخال البيانات وإخراج المخرجات: يتم إدخال البيانات خلال مرحلة الإدخال بينما يتم الحصول على المعلومات خلال مرحلة المخرجات

- مستخدمو المعلومات: يتم إنتاج المعلومات من نظم المعلومات بالمشروع وذلك ليستخدمه كل من المستخدم الداخلي أو المستخدم الخارجي. ويشمل المستخدم الداخلي المديرين والموظفين بالمشروع، أما المستخدم الخارجي فيشمل كافة الجهات المهتمة خارج المشروع مثل الدائنين والموردين وغيرهم

- الأهداف: أي نظام معلومات بأي مشروع له أهداف أساسية وهي التزويد بالمعلومات المساندة لعملية اتخاذ القرار والتزويد بالمعلومات المساندة للعمل اليومي الروتيني

- الموارد: يحتاج نظام المعلومات إلى موارد لإتمام وظائفه ويمكن تبويب هذه الموارد على أنها بيانات، مهمات، معدات، أفراد وأموال.

المطلب الثاني: أهداف نظام المعلومات

يتمثل الهدف الرئيسي لنظام المعلومات في مد كافة المستخدمين بالمعلومات الضرورية التي يحتاجونها في حياتهم، لتنمية مداركهم ومعارفهم واكتسابهم توجيهات وخبرات تساهم في تحقيق الأهداف التي يسعون إليها، وهناك مجموعة من الأهداف الفرعية المنبثقة عن هذا الهدف وتتمثل فيما يلي:[1]

- توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الإستراتيجية الصعبة غير المحددة؛

- الوصول إلى الفاعلية لاتخاذ قرارات ذات جودة أفضل وبطريقة سهلة، كجدولة أوامر الإنتاج؛

- حقيق الكفاءة والمقصود بها القيام بأداء المهام بطريقة أسرع وبتكلفة أقل، ويكون ذلك من خلال تحقيق أوتوماتيكية العمل الروتيني بدلا من الطريقة اليدوية؛

- التعرف على الفرص واستغلالها، بحيث تعيش المؤسسات اليوم في مناخ سريع التغيير الأمر الذي يتطلب منها ضرورة الترصد لكل الفرص التي قد تتاح لها؛

- تحسين أداء المؤسسة، حيث يهدف نظام المعلومات إلى مساعدة المؤسسة في تقديم خدمات ذات مستوى أفضل لعملائها.

أما فيما يتعلق **بالوظائف** التي يقوم بها نظام المعلومات يمكن القول أنها تتلخص في ما يلي:[2]

- تجميع البيانات: تشمل عملية تجميع البيانات على عدة خطوات، منها استخلاص البيانات لإدخالها إلى

[1] معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص36

2 ثناء علي القباني، مرجع سبق ذكره، ص15.

النظام ثم يتم تقييد البيانات على مستند، ويتم التحقق من صحة هذه البيانات، ثم تبويبها في مجموعة كما قد يتم تحويل البيانات وتحركاتها من نقطة الحصول عليها إلى نقطة تشغيلها.

- تشغيل البيانات: لتحويل البيانات إلى معلومات يتم مصادقة وتصنيف البيانات كما قد يتم تلخيصها عن طريق تجميع كميات العمليات الفردية، وفي بعض الأحيان يتم نسخ أو تصوير البيانات في مستندات أخرى أو وسائل حفظ أخرى، ويمكن تجميع البيانات في دفعات متشابهة، ثم يتم ترتيب كل دفعة حسب خاصية معينة بالبيانات، وقد يحتاج الأمر إلى مراجعة عمليات حسابية في كل مستند بيانات.

- تخزين واسترجاع المعلومات :إن الغرض من تخزين بعض المعلومات هو الاعتقاد بأنها ستكون ذات فائدة وأهمية في القرارات المستقبلية، وهذا الأمر قد ينجر عنه تخزين كمية كبيرة من المعلومات غير الضرورية عديمة الفائدة، إلا أن مسح هذه البيانات من وحدات التخزين يؤدي إلى فقدانها واستحالة استرجاعها مستقبلا، ويتم حفظ وتخزين البيانات بطريقة يسهل الرجوع إليها عند الحاجة.

-رقابة وحماية البيانات والمعلومات: العمليات التي تتضمن التأكد من خلو هذه البيانات من الأخطاء، من خلال المراجعة وضمان عدم التلاعب والاختراق للنظام والعبث بالبيانات والمعلومات، وقد تكون الرقابة من خلال كلمات السر للمستخدمين أو من خلال برامج توضيح كافة الإجراءات التي تمت على البيانات والمعلومات، ومن قام بها وتاريخ التعديل.

- إنتاج المعلومة: وهي الخلاصة النهائية لعملية معالجة البيانات والوصول إلى المعلومات المطلوبة من قبل المستفيد من النظام، وقد تكون على شكل تقارير أو نماذج أو مؤشرات وتخزينها في قواعد البيانات والقيام بتوفيرها لمتخذ القرار في المؤسسة عند الحاجة

- الإجراءات: والإجراء هو تتابع الخطوات الخاصة بدورة تشغيل البيانات. وقد يتم إنجازها يدويا أو عن طريق الحاسب الآلي أو كليهما معا.

- تحديد المسؤولية: تساعد نظم المعلومات في تحديد أدوار الأفراد والأقسام بالمؤسسة، وبالتالي تحديد مسؤولية هؤلاء، وبتحديد المسؤولية أيضا فإنه يمكن محاسبة المقصرين والتعرف على المهملين.

- تنظيم الإجراءات: وهذه الوظيفة للنظام مستمدة من النظام أي شيء مخطط ومحدد ومرتب، وفي غياب النظام فإن الغلبة تكون للفوضى والعشوائية، و المؤسسة تتوقع من النظام الجيد تقنين الإجراءات وسد الثغرات في خطط سير العمل الحالية.

- السيطرة على الموارد المتاحة: والموارد المتاحة قد تكون مادية كأجهزة ومعدات وقطع غيار وأموال، أو بشرية كعاملين وعملاء أو معنوية كبيانات موجودة أو يمكن الحصول عليها، والعالم اليوم مليء بمثل هذه الموارد التي قد تكون السيطرة عليها عمل في منتهى الأهمية للاستفادة منها استفادة قصوى

ويمكن توضيح ما قلناه من خلال الشكل التالي:

الشكل (I - 1): وظائف ومهام نظام المعلومات

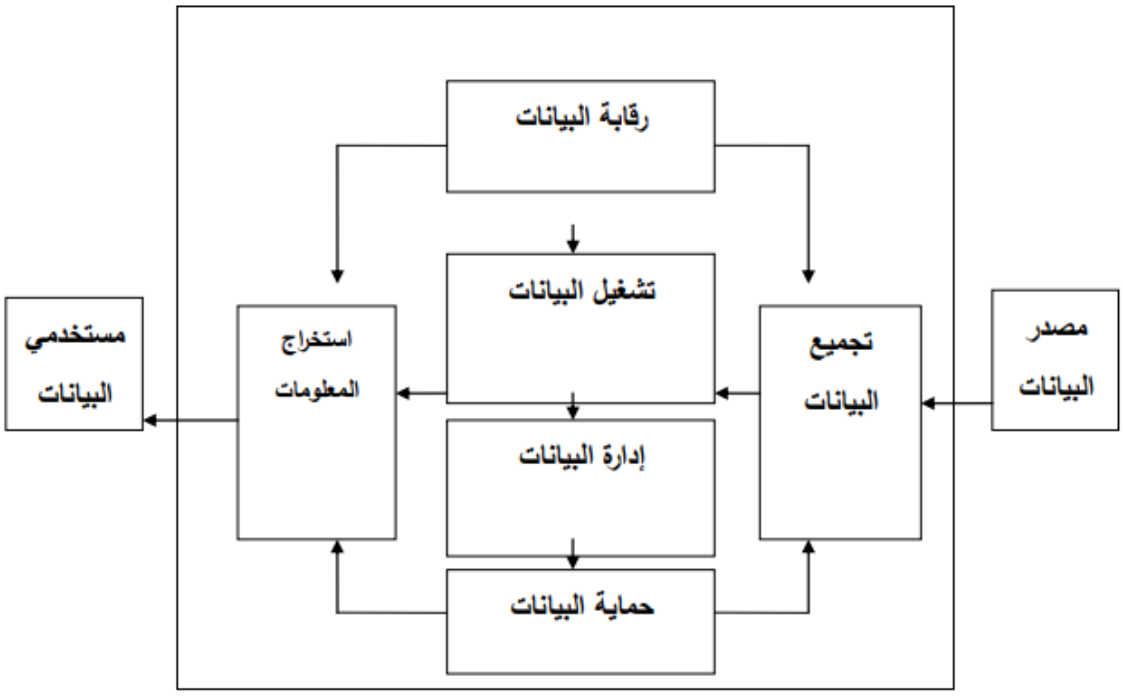

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000،ص20

المطلب الثالث: أنواع نظم المعلومات

يمكن تصنيف نظم المعلومات وفقا لطبيعة الدور الذي تلعبه في المنظمة إلى نظم تشغيل البيانات والنظم المعرفية، ونظم المعلومات المكتبية، ونظم المعلومات الإداري، ونظم دعم القرارات،

ونظم معلومات الإدارة العليا. ويمكننا التفصيل فيها كما يلي:[1]

- نظم تشغيل البيانات: يهدف هذا النوع من نظم المعلومات إلى خدمة المستويات التشغيلية داخل المؤسسة، ويعتمد هذا النظام على تسجيل البيانات اليومية التي تتم في مجالات النشاطات المختلفة كالأجور مثلا، ويعمل هذا النظام على رسم حدود المنظمة وبيئتها من خلال ربط العملاء بالمنظمة وإدارتها، وبالتالي فإن فشل تشغيل البيانات يؤدي إلى فشل النظام في الحصول على المد خالت من البيئة أو تصدير المخرجات، كما تعد نظم تشغيل البيانات بمثابة منتج للمعلومات كي تستخدم بواسطة أنواع أخرى من نظم المعلومات سواء داخل المنظمة أو خارجها.

- النظم المعرفية: تعمل هذه النظم على دعم العاملين في مجالي المعرفة والمعلومات داخل المؤسسة من خلال ضمان وصول المعرفة الجديدة والخبرة الفنية بشكل متكامل.

- نظم المعلومات المكتبية: وهي تلك النظم التي يمكن استخدامها في نطاق أعمال وأنشطة المكاتب، وتجهيز ها آليا بحيث تشمل كل أنواع نظم الاتصالات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بتوصيل المعلومات المكتوبة وغير المكتوبة من شخص لآخر، سواء داخل أو خارج المؤسسة.

- نظم المعلومات الإداري: مع بداية الستينات من القرن الماضي، أدى القصور الناتج عن تطبيق نظم معالجة البيانات، وعدم إمكانية هذه النظم عن إشباع حاجات المدراء من المعلومات إلى ظهور نظم المعلومات الإدارية بهدف إنتاج معلومات تساعد الإدارة، هذه النظم تشمل المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، في حين أن نظم معالجة البيانات تقتصر فقط على البيانات التاريخية، أي أن مخرجات تبقى بيانات تعتمد عليها لإنتاج المعلومات.

- نظم دعم القرارات: هي تلك القرارات التي تساند المدير أو مجموعة صغيرة من المديرين يعملون معا كفريق لحل مشكلة شبه مبرمجة وذلك من خلال توفير المعلومات والاقتراحات المتعلقة بقرارات معينة. وهذه المعلومات يتم توفيرها في شكل تقارير دورية وتقارير خاصة بالإضافة إلى نواتج النماذج الرياضية. وتكون لدى هذه النظم درجات متفاوتة مقترحات زيادة فعالية القرار.

[1] منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العيد، نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 192

- نظم دعم الإدارة العليا: هي تلك النظم التي يتم تصميمها لمساندة الإدارة العليا في المنظمات، والمقصود بالإدارة العليا هي تلك الفئة من المديرين الذين يشغلون الوظائف الإدارية العليا في المنظمات والذين لهم تأثير ملموس على سياسات وخطط واستراتيجيات المنظمة.

- النظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي: تعتبر النظم الخبيرة مجموعة فرعية من الذكاء الاصطناعي، والذي يعتبر تقدما فاق كل التطبيقات، والذكاء الاصطناعي هو أنشطة تزود أجهزة الحاسبات الآلية بالقدرة على ممارسة سلوك يمكن أن يوصف بأنه ذكاء إذا قام به العنصر البشري، ويمكن اعتبارها كذلك بأنها برامج تتسم بالذكاء، تعتمد على معارف مستمدة من الخبرة البشرية وقواعد الاستدلال المنطقي في الوصول إلى النتائج وأساليب حصولها.

إذن تبين لنا أن نظم المعلومات تتدخل في مختلف الوظائف والمستويات الإدارية في المنظمة، إذ نلمس تدخلها في وظيفة جد هامة وهي مراقبة التسيير فهي تضمن تحقيق النتائج المرغوبة وتصحح مسار الوصول إلى الهدف ولا تصحح الهدف بحد ذاته، ولكي تكون مراقبة التسيير فعالة لابد أن تستخدم نظام معلومات فهو يقدم خدمات لمتخذي القرارات سواء كانت القرارات فورية أو إستراتيجية.

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أقدم و أهم النظم الفرعية لنظم المعلومات في المؤسسة، لماله من وزن ومكانة في أغلب منظمات الأعمال، والتي أولته عناية تليق بمكانته، كقناة سري وتنتقل عبرها المعلومة المالية والمحاسبية ذات الأهمية البالغة داخل وخارج المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي ووظائفة

يعد نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية للمعلومات في المؤسسة حيث يهتم فقط بالأحداث الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي ونقدي، كما يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتسهيل عملية إدارة المؤسسة بكفاءة وفعالية حيث أهميته من أهمية المعلومات نفسها في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وحقيقة فإن نجاح بعض المؤسسات الاقتصادية أو فشلها قد يندرج أساسا إلى مدى كفاءة نظم المعلومات الحسابية بها.

نظام المعلومات المحاسبي هو الجزء الأساسي والهام من ضمن المعلومات الإدارية داخل المؤسسة في مجال الأعمال، إذ يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية والمحاسبية من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية ومحاسبية مقيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة.[1]

وقد عرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتعليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات للأطراف الخارجية و إدارة المؤسسة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل لنظام المعلومات المحاسبي وهو أنه ذلك النظام الفرعي من نظام المعلومات الإداري الذي يهتم بجمع، معالجة، تخزين وإيصال المعلومات ذات الطبيعة المحاسبية والمالية إلى الأطراف المستخدمين لها داخل وخارج المؤسسة، حيث يمتد إلى كل نشاط المؤسسة فهو الذي يزود الأطراف المختلفة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة بالمعلومات المحاسبية كما يضع المعلومات إلى الأطراف الخارجية من خلال الكشوف المالية التي تعد من المخرجات النهائية لهذا النظام.

1 محمد مفتاحي. تكنولوجيا المعلومات ودورها في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة. الجزائر 2012 ، ص 61

إذن، فإنّ نظام المعلومات المحاسبي يسعى إلى القيام **بالوظائف** الآتية:[1]

- تحديد التدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة من خلال الفترة أو الفترات القادمة؛
- إيضاح التغيرات على ميزانية المؤسسة؛
- تحديد تكاليف الإنتاج و تكلفة وحدة المنتج؛
- تقديم المساعدة للإدارة أثناء تنفيذها وظيفة تخطيط الأعمال المستقبلية للمنشأة، سواء أكانت طويلة، أم متوسطة، أم قصيرة الأجل؛
- الاهتمام بتحقيق السرعة والدقة العالية جداً أثناء تنفيذ المعالجة الخاصة بالبيانات المالية.
- تحديد العلاقة بين التكلفة والحجم والعائد عن طريق إيجاد العلاقات التبادلية؛
- إعداد الموازنات التخطيطية على اختلاف أنواعها؛
- تحديد السياسات المالية و إعداد الموازنات المالية؛
- تحديد طرق تقييم المشاريع و المفاضلة بين البدائل المختلفة.

المطلب الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه

يعتمد نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من **المقومات** التي تتكامل فيما بينها من أجل الحصول على معلومات فعالة في مختلف الاستخدامات سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه المقومات ما يلي:

- المستندات: تمثل العمليات المالية مدخلات نظام المعلومات المحاسبي، والتي يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية، ويعتبر توفر المستندات ضروريا في كونها هي التي يتم التشغيل أو المعالجة بموجبها بحيث تعتبر أداة هامة لنظام المعلومات المحاسبي حيث يعتمد عليها في جمع البيانات والمعلومات وترتكز المستندات على مجموعة من المبادئ وهي[2]:
  - استخدام أقل عدد من المستندات؛
  - التبسيط والوضوح في تصميم المستندات وإهمال كل ما هو غير ضروري من المعلومات؛
  - استخدام عدة صور من نفس المستند؛

1 نفس المرجع، ص ص 66-67

2 بوركاب مصطفى، لافي إبراهيم، نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة الكشوف المالية، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014، ص 17.

- منع الازدواج في جمع البيانات وتسجيل العملية؛
- يجب أن تستجيب هذه المستندات لمتطلبات الرقابة.

- الترميز: يمكن تعريف الترميز على أنه وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات أو صور أو ألوان لتمييز مفردات كل عنصر من غيره، ويحقق الترميز الأغراض التالية :

- تسهيل عملية تجميع المعلومات؛
- تسهيل عملية الاتصال والسرعة في إنجاز العمليات؛
- تقليل احتمالات الوقوع في الخط.؛
- تسهيل إدخال أنظمة الحاسوب، واعتماد قواعد البيانات.

- دليل الحسابات: يعرف دليل المحاسبي على أنه عملية اختيار وتحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية التي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتبويبها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموز أو أرقام مميزة لكل منها.[1]

أي أن دليل الحسابات هو عبارة عن جدول أو قائمة تضم جميع الحسابات التي وردت في العمليات المالية للمؤسسة والتي قد تنشا فيما بعد، وقد تكون هذه الأسماء ممثلة في رموز أو أرقام ذات دلالة معينة ومبوبة في مجموعة من الحسابات ذات الطبيعة المشتركة، فقد تأخذ كل مجموعة من الحسابات رقما معينا ليشير إلى مجموعة من الحسابات المتجانسة.

- الرقابة الداخلية: هي إحدى مقومات النظام المحاسبي في المؤسسة وتعني الإجراءات المحاسبية المتعلقة بكيفية تصميم المستندات المحاسبية والدورة المستندية الخاصة بتلك الممتلكات وإجراء المراجعة الداخلية والخارجية المتبعة للتأكد من صحة التسجيل بالدفاتر المحاسبية وضمان المحافظة على أصول المؤسسة.

- التقارير: تعد التقارير إحدى الوسائل التي تستعمل في الرقابة، إذ تعتبر أداة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية. ويجب أن تكون المعلومات الواردة في هذه التقارير معروضة بلغة واضحة ، وقابلة للفهم، وأن تتسم بتمييز ملائم يجعلها أكثر وضوحا دون إخفاء أي تفاصيل مهمة.

1 أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص61

- المنفذون للنظام: هم مجموعة المحاسبين الذين يتولون تنفيذ خطوات الدورة المحاسبية التي تضمنها النظام المحاسبي في المؤسسة ومتابعة إجراءاته الخاصة بالمحافظة على أصول المؤسسة والرقابة عليها وتقييم أداء العاملين فيها، والمقصود بالدورة المحاسبية لنظام المعلومات المحاسبي تتابع إجراءات تسجيل العمليات المالية وتبويبها وتحليلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية ضمن مجموعة متكاملة.

هذا **ويهدف** المحاسبي نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين لها المختلفين داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، وفيما يلي أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي:[1]

- توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات والمهام اليومية: تقوم الوحدة الاقتصادية يوميا بعدد من الأحداث الاقتصادية يطلق عليها العمليات المحاسبية وهي بمثابة أحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيمة اقتصادية مثل عمليات الشراء والبيع والسداد والتحصيل، ويتم تشغيل العمليات من خلال نظم تشغيل ومعالجة العمليات وهي عبارة عن نظم فرعية تطبيقية لنظام المعلومات المحاسبي. ويعمل كل نظام على تشغيل مجموعة من الخطوات لكل نوع من العمليات مع ملاحظة إمكانية وجود تداخل وترابط بين نظم التشغيل الفرعية.

- توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الإداري: فيما يتعلق بالمحاسبة المالية ينبغي أن تفصح الإدارة عن مدى وفائها بالمسؤولية القانونية الملقاة على عاتقها تجاه الأطراف الخارجية، والإفصاح عن المركز المالي ونتيجة النشاط للأطراف الخارجية كالمساهمين والدائنين ونقابات العمال وسوق المال والجهات الحكومية وغيرها، وفيما يتعلق بالمحاسبة الإدارية ينبغي تقييم أداء الإداريين في كافة المستويات الإدارية والتحقق من كفاءة وحسن استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لدى كل مسؤول في كل مستوى إداري..

- توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار: تتخذ الوحدة الاقتصادية مجموعة من القرارات اللازمة للتخطيط والرقابة على عمليات التشغيل، ويتحقق هذا الهدف من خلال معالجة المعلومات، ويعتبر تشغيل المعلومات على هذا النحو ولتحقيق ذلك الهدف يوجد نوع آخر من المعالجة المحاسبية، أي أن النظام المحاسبي يوفر نوعان من المعالجة هما معالجة المعلومات ومعالجة العمليات، ويوضح الشكل التالي الفرق بينها:

1 لسيد عبد المقصود محمد دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف. نظم المعلومات المحاسبية مدخل تحليل وتصميم النظام، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص 334

الشكل (I - 2): الفرق بين معالجة المعلومات ومعالجة العمليات

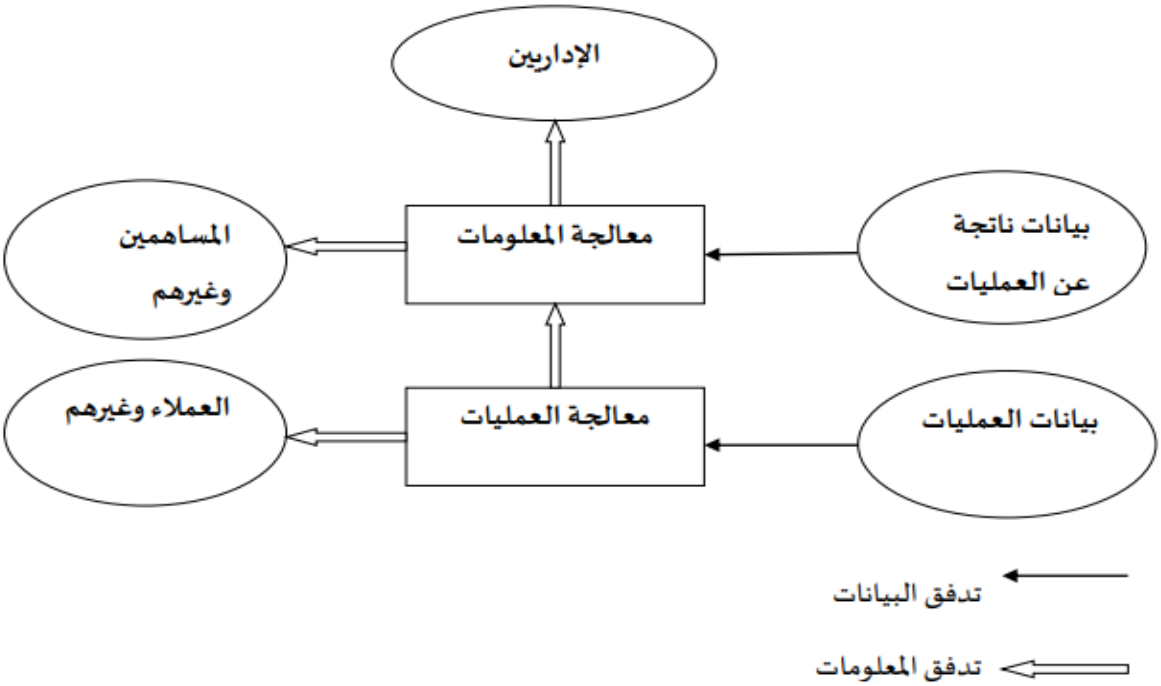

المصدر: السيد عبد المقصود محمد دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تحليل وتصميم النظام، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص335.

إضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى نجد منها:[1]

- إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع سواء مالية، بيانية، إحصائية أو تقارير المشروع؛
- توفير تقارير تحتوي على درجة من الدقة في الإعداد والنتائج؛
- تحقيق النظام المحاسبي لشروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع، ورفع كفاءة أدائها من خلال توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام؛
- تناسب تكلفة كل من النظام وإنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة؛

وبالتالي فإن تحقيق هذه الأهداف يؤدي إلى تحقيق الأمن في نظام المعلومات المحاسبي والمحافظة على سرية المعلومات المتحصل عليه.

1 بوركاب مصطفى، لافي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص18.

المطلب الثالث: عناصر نظام المعلومات المحاسبي

عند قيام مصمم نظام المعلومات المحاسبي بعملية التصميم، يبدأ أولا بتصميم وتحديد المخرجات، ثم بعد ذلك يقوم بتحديد المدخلات وتصميمها بناء على هذه المخرجات.

- **مخرجات نظام المعلومات المحاسبي:** النظام المحاسبي هو نظام للمعلومات هدفه تحويل البيانات المحاسبية (المدخلات) إلى قوائم وتقارير محاسبية تقدم إلى متخذي القرارات بشكل قوائم مالية وهذه الأخيرة هي: [1]

- قائمة المركز المالي(الميزانية): هي مجموعة من الإجراءات والوثائق والمستندات، الموجهة لمسايرة نشاط المؤسسة، وهي تسري على تقويم النشاط العام للمؤسسة على امتداد السنة المالية . وهي نظام إعلامي يزود الجميع بما يحتاجه من بيانات، فهي تسجل العمليات المحاسبية وتقدم النتائج حسب شروط معينة متعارف عليها عموما.

-- قائمة الدخل: وهي عبارة عن تقرير يبين نتيجة الأعمال ويتضمن عناصر الإيرادات وعناصر المصروفات حيث تفاضلهما يحدد الربح أو الخسارة عن فترة محاسبية معينة .وتمثل الإيرادات تدفقات داخلية نتيجة بيع السلع والخدمات بينما تمثل المصروفات الموارد المستخدمة أو المدفوعة من قبل المنشأة بهدف الحصول على الإيرادات.

- قائمة حقوق الملكية: وهي توضح التغيرات التي تطرأ على حقوق الملكية خلال فترة محاسبية محددة. عند بدء المشروع الفردي تتألف حقوق الملكية فقط من رأس المال خلال حياة المشروع، وينخفض بأي نقص قد يطرأ عليه. وتزداد حقوق الملكية بالأرباح وتنقص بالخسائر المتحققة نتيجة النشاط الاقتصادي خلال الفترة المحاسبية، وأيضا تنقص بالمسحوبات الشخصية التي يقوم بها صاحب المشروع على شكل نقدية أو بضاعة .

- قائمة التدفقات النقدية: نظرا للقصور في الكشوف المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية المالية بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية.

[1] موطي زكية، مومني سعيدة، واقع تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة أدرار، 2015-2016، ص ص 35-36

وتعد التقارير المحاسبية أيضا الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين المختلفين داخل المنظمة وخارجها، لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات بجودة التقارير وملاءمتها للمستخدم، وتعد التقارير إحدى أهم مقاطع الاتصال بين نظام المعلومات والمستخدمين لهذا النظام، حيث أن نظام المعلومات يقوم على تحويل البيانات إلى معلومات، وعملية إعداد التقارير هي توزيع لهذه المعلومات على المستخدمين.

ومن الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي هو إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين داخل المنظمة وخارجها، وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم وعلى ذلك فإن النظام المحاسبي يجب أن يصمم بصورة تمكن من إنتاج المعلومات التي تساعد على:

- ربط الأهداف الأساسية والفرعية في المنظمة بوسائل وأدوات تحقيقها، وتتمثل هذه الوسائل والأدوات في التقارير المالية والموازنات التقديرية والمعايير بالإضافة إلى التقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة؛
- عرض وتحليل نتائج فعاليات وأنشطة وأقسام المنظمة، بحيث يتمكن القائمون على إدارة المنظمة من تقويم أداء الأنشطة المختلفة.

- مدخلات نظام المعلومات المحاسبي:[1]

- المستندات: تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في المجموعة المستندية، والتي تمثل المصدر الأساسي لكافة البيانات المحاسبية التي تتولد عن العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة، والمستندات تعبر عن وثائق مكتوبة تستخدم لتأييد العمليات المالية، وتختلف المجموعة المستندية من مؤسسة لأخرى حسب حجم وطبيعة نشاط المؤسسة ويمكن تصنيف المستندات إلى:

- مستندات داخلية: وهي تلك المستندات التي يرجع منشأها إلى المؤسسة، أي أن المؤسسة هي التي تصدر هذا المستند، مثل فاتورة المبيعات، إذن صرف النقدية، إذن قبض النقدية، مستند قيد اليومية، كشف رواتب الموظفين وغيرها.
- مستندات خارجية: وهي تلك المستندات التي يتم إصدارها من خارج المؤسسة، مثل فاتورة المشتريات، كشف الحساب الذي يعبر عن رصيد حساب المؤسسة في البنك، الأوراق التجارية الصادرة عن العملاء سدادا لمديونياتهم للمؤسسة وغيرها.

وتلعب المستندات دورا مهما في النظام المحاسبي للأسباب التالية:

[1] موطي زكية، مومني سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37

- تشكل الأساس لتحديد تنفق البيانات داخل الوحدة الاقتصادية عن طريق تحديد نشوء هذه المستندات وانتقالها؛
- تستخدم كوسيلة لإثبات العمليات وتسجيلها في السجلات؛
- تستخدم بعض المستندات كأساس في إعداد مستندات أخرى كإعداد فاتورة البيع يتم على أساس أمر البيع؛

وعند تصميم مدخلات نظام المعلومات لابد من مراعاة المعايير اللازمة التي تحدد صفات تلك المدخلات منها:

- الاكتمال: يجب إدخال جميع البيانات اللازمة بصورة مكتملة وبدون أي نقص.
- الملائمة: أن البيانات المدخلة ينبغي أن تكون ملائمة للغرض الذي أدخلت من أجله وتكون ملائمة ذلك لعملية صنع القرار وإلا فإنها تكون عبئا على النظام.
- ضمان الأمن: تدخل البيانات من قبل أشخاص مفوضين بذلك ضمانا لأمن نظام المعلومات اليدوي وفي حالة النظام اليدوي فيستخدم عادة كلمة السر .
- الدقة: يجب توخي الدقة عند إدخال البيانات في النظام ومن دون أي خطأ لما ذلك من أهمية لاحقة تؤثر على مخرجات النظام وخصوصا التقارير المالية.

الوقتية: يتمثل إدخال البيانات في النظام بالوقت المناسب من دون أي خطأ خلال هذا الوقت.

تشغيل النظام المحاسبي (المعالجة): تتضمن المعالجة مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها تحويل البيانات المعبرة عن الأحداث الاقتصادية إلى مخرجات، وتعد المعلومات الناتجة عن عمليات المعالجة نافعة ومفيدة في عملية الكشوف المالية، وتتكون عمليات المعالجة من عمليات فرعية تتمثل في: التحليل، التسجيل، التبويب، التلخيص.' ويمكن التمييز بين نوعين من المعالجة التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي، معالجة العمليات ومعالجة المعلومات، وتختصر معالجة العمليات بتقديم معلومات عن نتائج العمليات ومعلومات رقابية و تتمثل تلك العمليات في الأحداث الاقتصادية التي يمكن قياسها والتعبير عنها بوحدات نقدية، والتي تؤثر على الأصول والخصوم وتنعكس في شكل حسابات وقوائم مالية، وقد تكون هذه العمليات إما خارجية تتمثل في عمليات التبادل بين المؤسسة والأطراف الخارجية، أو عمليات داخلية تنشأ من داخل المؤسسة وتتم عملية معالجة العمليات بإتباع مجموعة من الإجراءات المحددة مسبقا والتي تنتج عنها في النهاية الكشوف والتقارير المالية أما معالجة المعلومات فهي ترتكز على

المعلومات لاتخاذ القرارات، ويتم ذلك باستخدام وتطبيق نموذج اتخاذ القرارات، وتتمثل مصادر معالجة المعلومات في معلومات مستخلصة من معالجة العمليات أو مصادر أخرى . تتم عملية تسجيل العمليات من واقع المستندات في مختلف الوثائق المحاسبية.[1]

ويمكن توضيح عناصر نظام المعلومات المحاسبي من خلال الشكل التالي:

الشكل (I - 3): عناصر نظام المعلومات المحاسبي

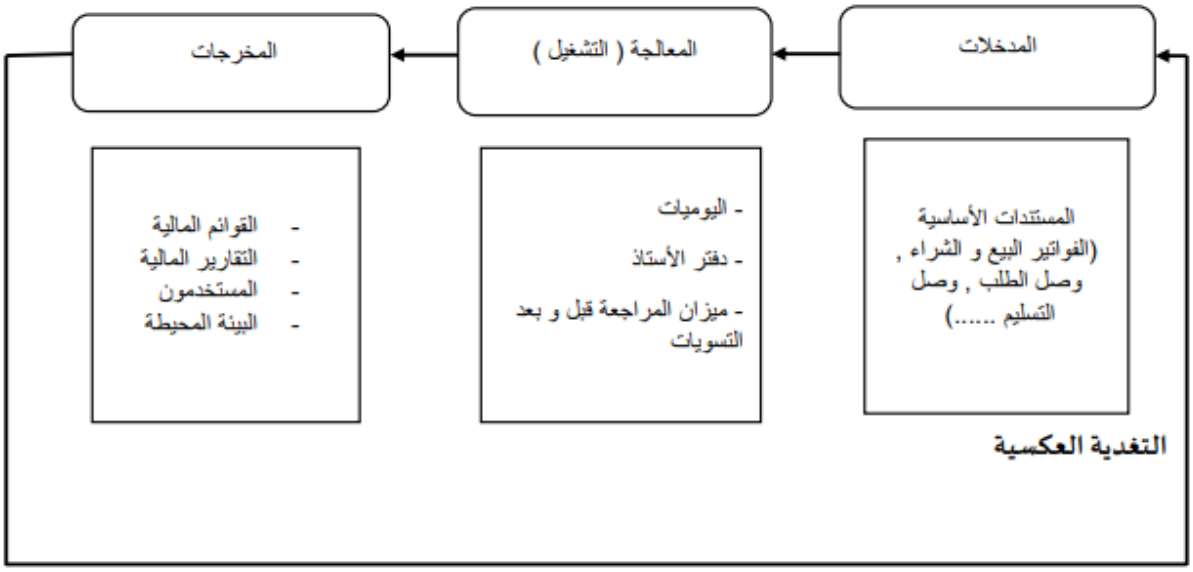

المصدر: احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، دارا النشر والتوزيع، الجامعة الإسكندرية، مصر، 2014، ص55 .

يوضح هذا الشكل أن نظام المعلومات المحاسبي نظام مفتوح، ذلك أنه يتعامل عند حدود البيئة المحيطة به، فهو يتعامل مع ظواهر اقتصادية واجتماعية متنوعة للحصول على بيانات تمثل مدخلات النظام وعن طريق المخرجات يتعامل مع مستخدمي المعلومات والذي يختلفون كثيرا في أهدافهم ومصالحهم والنظام معلومات المحاسبي الجيد هو الذي يجب أن ينتج التقارير التي تشبع بقدر الإمكان حاجات مستلمي تلك البيانات ، كما نلاحظ أن الرقابة تكون علو مستوى كل مرحلة من المراحل التي يمر بها نظام المعلومات

[1] محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل الكشوف المالية، دار المكتب الجامعي الحديث،2009، ص 17.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات

أدى استعمال تكنولوجيا المعلومات في مجال المحاسب إلى ظهور ما يعرف بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية والتي لها أهمية بالغة في التأثير على إدارة المؤسسات في اتخاذ القرارات، فنظرا للتطورات التكنولوجية السريعة أصبحت عملية إدارة البيانات وإعداد التقارير وتقديمها للمستفيدين أكثر تعقيدا ولهذا أصبح المطلوب من المحاسب أن يكون على دراية وفهم لمهارات تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها في نظم المعلومات المحاسبية وأداء المهام الملقاة على عاتقه بكفاءة وفاعلية.

المطلب الأول: تكنولوجيا المعلومات، خصائصها ومكوناتها

لقد تعددت التعاريف التي تناولت تكنولوجيا المعلومات وعموما فقد عرفت ت بأنها مختلف أنواع الاكتشافات والمستجدات والاختراعات التي تعاملت وتتعامل مع البيانات والمعلومات من حيث تجميعها وتحليلها وتنظيمها وتخزينها واسترجاعها في الوقت السريع والمناسب وبالطريقة المناسبة والمتاحة.

وطبقا للجمعية الأمريكية لتكنولوجيا المعلومات: فإن تكنولوجيا المعلومات هي تلك الدراسة أو التقييم أو التطوير أو التطبيق أو الدعم أو إدارة انظم المعلومات المعتمدة على الحاسوب وتطبيقات برامج وأجهزة الحاسوب، كذلك معالجة كل شيء يتعلق بالحاسبات ويتضمن ذالك خزن البيانات وإدارة قاعدة البيانات كل الوظائف الأخرى المتعلقة بخزن البيانات وإدارة قاعدة البيانات وحمايتها ومعالجة المعلومات بشكل آمن، إضافة إلى تقييم البرامج التي تدير أجهزة الحسابات وعملية الشك على الشابكات.[1]

إذن هي استخدام أجهزة الحسابات والبرمجيات والاتصالات في إدخال وتشغيل وتخزين ونقل المعلومات وهي تغيير حصيلة تزاوج وتفاعل ثلاث تكنولوجيات (تكنولوجيا الحسابات، البرمجيات والاتصالات) من أجل تحقيق هدف معين وهو توفير الوقت وسهولة في التنفيذ.

مما سبق، يمكن تحديد أهم **خصائص** تكنولوجيا المعلومات فيما يلي:[2]

- الوفرة: أي عملية تحديد الوقت الذي سوف يكون فيها نظام تكنولوجيا المعلومات متاحا للعاملين.
- سهولة الوصول: وهي عملية تقسيم المعلومات إلى عدة فئات وتحديد من يصل إلى كل فئة من الأفراد العاملين في المنطقة.
- القابلية للتوسع: أي الدرجة التي يكون فيها النظام قادرا على التكييف مع الطلبات المتزايدة وبشكل جيد.

[1] عامر إبراهيم قند يلجي وآخرون نظم المعلومات الإدارية، ط2،دار مسيرة، عمان،ألأردن، ص32

[2] عبد الناصر علك حافظ، نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المنظمة، ط1، دار غيداء، 2014 ،ص ص 63-65.

- المرونة: أي قابلية نظام تكنولوجيا المعلومات على التغيير وبشكل سريع تبعا إلى تغيرات التي تحدث المنظمة وبالشكل الذي يساعد النظام على تجنب التقادم والتكيف مع التطورات التكنولوجية.
- الأداء: أي مدى السرعة والدقة التي يمكن أن يقوم فيها نظام تكنولوجيا المعلومات بأداء وظيفة معينة تخطيط القدرة: أي القيام بتحديد متطلبات البنية التحتية المناسبة لنظام تكنولوجيا المعلومات وبالشكل الذي يجعله قادرا على أداء وظائفه المختلفة.
- تخطيط القدرة: أي القيام بتحديد متطلبات البنية التحتية المناسبة لنظام تكنولوجيا المعلومات وبالشكل الذي يجعله قادرا على أداء وظائفه المختلفة.

وتتكون تكنولوجيا المعلومات من أربعة تقنيات فرعية يمكن حضرها في:[1]

- المكونات المادية :وتشمل المعدات المستخدمة لإدخال المعلومات وخزنها ونقلها وتداولها واسترجاعها واستقبالها وبثها للمستفيدين كما إنها تتضمن الحاسبة وما يرتبط بها من أجهزة التي تضم(عدد من الأشياء) وحدة المعالجة المركزية واللوحة الأساسية والشاشة وغيرها.

- البرمجيات: تعني برامج الحاسوب التي تعمل على تشغيل وإدارة المكونات المادية وتقوم بمختلف التطبيقات، ولأهميتها أصبحت تكنولوجيا المعلومات أساسية لتشغيل الحاسوب وتنقسم بشكل عام إلى برمجيات النظام والتي تعتبر برمجيات ضرورة تشغيل الحاسوب وتنظيم علاقة وحداته بعضها ببعض، ويضم هذا النوع برامج التشغيل والتي هي عبارة عن سلسلة برامج التي تعد من قبل الشركة المصنعة للحاسوب وتخزن فيها داخليا، وتعتبر جزءا لا يتجزأ من الحاسوب نفسه، وبرمجيات التأليف وهي مجموعة البرامج التي تعني بترجمة التعليمات والانجازات المكتوبة بإحدى لغات البرمجة ذات المستوى العالي إلى لغة الآلة، وكذلك هنالك البرمجيات التطبيقية وهي برامج معدة لتشغيل عمليات معينة ذات طبيعة نمطية يمكن تطيقها مع تغيرات طفيفة، وتشمل هذه البرامج على كافة التعليمات التي تحدد بصورة تسلسلية عمليات معالجة الأزمة للبيانات وكيفية تنفيذها.

- قواعد البيانات: وهي مجموعة بيانات مرتبطة مع بعضها البعض أو المعلومات المخزنة على أجهزة ووسائل خزن البيانات مثل مشغل الأقراص الصلبة للحاسبة والأقراص المرنة أو الأشرطة . وقد تكون قواعد البيانات متعلقة بسجلات المخزون في الشركة، والأوقات القياسية لأنواع مختلفة من العمليات وبيانات تتعلق بالتكاليف أو المعلومات تخص الزبائن وغيرها. وتتوفر قواعد البيانات المباشرة بعضها

[1] غسان قاسم اللامي،إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، ألأردن، ص ص 169 – 171.

تنظم على شكل أرقام ومؤشرات اقتصادية وبعضها تجمع على أساس مواضيع أو كلمات مثل: معلومات عن الطقس وظروف جوية وتقسم قواعد بيانات حسب مستخدميها مثل: القواعد الفردية تستخدم بواسطة فرد واحد وقواعد بيانات حسب محتوياتها وهي تشمل على البيانات الوضعية الأساسية التي تعكس الفهرسة الوضعية الموضوعية.

- الاتصالات بعيدة المدى: هي عبارة عن أدوات ووسائل اتصال عن بعد مثل الهواتف والفاكس والألياف الضوئية ومكوناتها الأخرى التي تكون الشبكات الالكترونية التي جعلت من الممكن لمستخدمي أجهزة الحاسوب في أي موقع آخر كما يمكن للشركة ربط عدة شركات بشبكة الكمبيوتر مثل: الارتباط مع المجهزين والتي تعمل على أساس شبكة الانترنيت المفتوحة.

المطلب الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بتكنولوجيا المعلومات

يعرف نظام المعلومات المحاسبي المتطور منظومة حسابية ذات بيئة شبكية من أجهزة الكمبيوتر الشخصية، ترتبط أو تلتقي مع أجهزة كمبيوترية خادمة ومضيفة تبني على أساس نظم المعالجة وقواعد البيانات الموزعة في معظم الأحيان، لكن المهم في كل هذا التطور في نظم المعلومات المحاسبية هو تعاظم تأثير دور الكمبيوتر في بناء وعمل نظم المعلومات محاسبية حديثة .وعليه فإن تكنولوجيا المعلومات المحسوبة عموما التي تتحدث عن تكنولوجيا المعرفة المستخدمة في الحصول على معلومات وفي التعامل معها هي في الأصل عبارة عن ناتج معالجة البيانات الخام ونظرا لأهمية الحاسوب في توفير السرعة العالية في معالجة البيانات الخام، والحصول على معلومات الدقيقة والموثوق بها، وكذلك ما يوفره من قدرة تخزينية عالية، واستخدامه كطريقة أو خادم في شبكات الحاسب الناقلة للمعلومات كانت التسمية بالمعلومات المحسوبية وعليه فإن ربع الشركة بشكل معلومات قد تكون مخزنة في سجل محاسبي أو دفتر عادي، ولكن الربح الذي في الحاسب الآلي هو عبارة عن معلومات محسوبة وعليه فإن النظام المحاسبي المحوسب يعتمد بشكل أساسي على وجود أجهزة الحاسب وملحقاته المختلفة العاملة، من كوادر مؤهلة للعمل بهذه الأجهزة وقواعد البيانات وبرمجيات محاسبة تطبيق وغيرها، ولعل أهم ما يميز النظام المحاسبي المحوسب هو وجود قاعدة بيانات التي تعمل على تخزين كميات ضخمة من البيانات ومعالجتها بواسطة للبرمجيات التطبيقية ثم تحويلها إلى معلومات عند الطلب، وعلى ذلك تصبح نظم المعلومات المحسوبة قاعدة من النظم المحاسبية التقليدية.

هناك علاقة قوية بين نظم المعلومات المحاسبية بالحاسوب، ويتضح من مراجعة نظم المعلومات والحاسوب بأن الفكرين مكملين لبعضهما البعض وأدناه عدد من النقاط التي توضح ذلك : - تعيين فكرة وبنية الحاسوب على فكرة نظام المعلومات حيث لا تخرج فكرة الحاسوب عن فلسفة النظام؛[1]

- عناصر فلسفة النظم الرئيسية هي نفسها الأجزاء المكونة لجهاز الحاسوب الرئيسي (مدخلات، مخرجات، معالجة).

- فلسفة نظم المعلومات المحاسبي أوسع وأقدم من فكرة الحاسوب حيث اعتمد الحاسوب على فلسفة النظام

- الحاسوب أداة تنفيذية ورقابية لفكرة النظام المحاسبي

- الحاسوب أداة تخطيطية للنظام المحاسبي

- الترابط الذي أدى إلى التكامل بين فكرة النظام وفكرة الحاسوب

- إن تكنولوجيا المعلومات أوجدت فرصا جديدة ومخاطر جديدة أمام المنشأة لاستخدامها في إستراتجية الأعمال كما أن الطبيعة الديناميكية المنشآت التي تتبنى تكنولوجيا المعلومات كإستراتجية تبحث عن التميز مما يترتب عليه الانتقال من النظم التقليدية إلى التوجه باتجاه نظم جديدة وبدخول الألفية الثالثة ظهر الكثير من التحديات والفرص لمهنة المحاسبة ومن أهم هذه التحديات ظهور تكنولوجيا المعلومات

ويمكن تلخيص أوجه التشابه بين نظم المعلومات المحاسبية ونظم الحاسوب فيما أنّ كلا النظامين يدور حول البيانات والمعلومات كلا النظامين يتمثل في العناصر الثلاث المدخلات، المعالجة المخرجات كلا النظامين يدور حول فكرة الاتصال .

أماّ أوجه الاختلاف بينهما فتكمن في أنّ التنظير يسبق التطبيق في نظم المعلومات المحاسبي، أما نظام الحاسوب فهو أداة لتطبيق فكرة نظام المعلومات، وأن نظم المعلومات المحاسبية أسبق فكرة من نظام الحاسوب إن استخدام الحاسوب في منظمات الأعمال له أثر كبير على نظام المعلومات المحاسبي الذي تستعمله المنشأة ومن بين هذه الآثار سرعة التشغيل وسهولة الاستدعاء و الإمكانيات الهائلة لتحرين العديد من البيانات في حيز صغير مقارنة بالسجلات اليدوية إلى جانب إمكانية توحيد كمية كبيرة من البيانات المخرنة، وكذا القدرة العالية والفائقة على معالجة البيانات بكفاءة، حيث يقوم الحاسوب بمعالجة كم هائل من البيانات، كما يستطيع العمل دون توقف ولساعات طويلة من الزمن .ولمرونة في إعداد التقارير سواء من ناحية الشكل ، أو التوقيت إلى جانب تحسين وتسهيل التحليلات الإضافية

[1] سعد ياسين غالب، تحليل وتصميم نظم المعلومات، ط1،دار المناهج ، 2000، ،ص ص 21-22.

للمعلومات وزيادة جودة المعلومات وإجراء حسابات معقدة وإمكانية تشغيل قدر هائل من المعلومات وفي وقت قصير وبتكلفة أقل و انخفاض الأخطاء الحسابية والتشغيلية نتيجة انخفاض الاعتماد على العنصر البشري.

المطلب الثالث: نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات

لقد عرفت الجمعية الأمريكية نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على أنه نظام آلي يقوم بجمع، تنظيم، إيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من طرف الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة والأنشطة التي تمارسها .ويفرض على نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تحقيق المواصفات التالية:[1] - بالإضافة إلى المعلومات التقليدية، فإن نظام المعلومات المحاسبي الآلي ينتج معلومات موجهة نحو إجراءات محددة، ومعلومات متعلقة بالمستقبل وليس الماضي فقط؛

- يسجل الأحداث الاقتصادية فور حدوثها وينتج معلومات محاسبية حديثة، تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة في لحظة إصدارها كما ينتج معلومات دورية؛

.- إمكانية الدمج بين نظام المعلومات المحاسبية وبقية أجزاء نظام المعلومات الإداري لان اتخاذ القرارات لا يتم بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي وحده، ولأن قسما كبيرا من المعلومات المحاسبية ينتج ضمن بقية أنظمة المعلومات الموجودة في المؤسسة؛

- البرامج المستخدمة سهلة، حيث يمكن استخدامها من قبل أقسام الحسابات ولأقسام المالية والمراجعين وبقية الإدارات وليس حصرا على المبرمجين والمختصين بعلم الحاسوب والذين عادة ما تكون معرفتهم المحاسبية محدودة؛

- يضمن الحاسوب تسجيلا وتخزينا صحيحا للبيانات المحاسبية بما يتفق مع ا والقواعد المحاسبية، ويمنع إلى حد ما حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود؛

- إمكانية تصنيف المعلومة المخزنة في داخل النظام المحاسبي حسب وجهات نظر متعددة، من أجل أن تكون صالحة في عملية اتخاذ القرار؛

- تعدد البرامج مما يتح فرصة الاختيار والمفاضلة بينها حسب الحاجة.

[1] ربيع أحمد بن يحي ، موسى زروقي، فعالية نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، الملتقى العلمي الوطني الثاني حول: تطور ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، يوم 19 أفريل 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ص- ص 8-9

ومما سبق يمكن القول بأن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني أصبح يعد عاملا أساسيا في النجاح، وأن استخدامه ذلل عقبات وصعاب كثيرة، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها والحصول على مخرجات سريعة وفي أي وقت، ولضمان ذلك وجب أن تتوفر لدى المحاسب والتي تساعده في تبسيط المسائل والإجراءات المحاسبية كما وتساعده في رقابة داخلية فعالة من البداية حتى توصيل المعلومات إلى المستفيدين.

الخلاصة:

يعتبر تنظيم المعلومات المحاسبية في المؤسسات مفتاح أساسي لنجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسات، حيث له دور بارز الأهمية في التأثير على طريقة معالجة و عرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية التي تتوافر فيها مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الملبية لاحتياجات مستخدميها من خلال المقومات التي يتميز بها والتي تساهم في إنتاج معلومات محاسبية من خلال الوظائف الأساسية التي يقوم بها من تجميع وتخزين و معالجة و تحويل البيانات التي تخص مختلف الأنشطة و العمليات المالية إلى معلومات مفيدة.

إن جودة المعلومات المحاسبية كمخرجات نهائية لنظام المعلومات المحاسبي بعد التغذية العكسية ، تعتمد وبشكل أساسي على جودة و كفاءة التصميم لنظم المعلومات المحاسبية، فجودة المخرجات تعتمد على جودة المدخلات وانطلاقا من هذا الأثر فقد اهتم هذا الفصل بدراسة ترتكز على مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية وأثر نظام المعلومات المحاسبي من تعزيز وتحسين قدرتها في إعطاء معلومات مفيدة لمستخدمي الكشوف المالية. بالإضافة إلى تحديد أهم الصفات والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة بها، التي تجعل المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والكشوف المالية أكثر إفادة بالنسبة للمستخدمين الداخليين والخارجيين.

ولقد حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز مفاهيم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية ومكوناتها وخصائصها النوعية وما تقدمه من منفعة إلى مستخدميها. وأهميته في تحقيق سرعة في معالجة البيانات وربح إلى وقت . كما تجدر الإشارة إلى حقيقة أساسية وهامة إن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى جانب العنصر البشري الكفؤ تعد مكونا أساسيا لنظام المعلومات المحاسبية الالكترونية . كما إن التطور التكنولوجي السريع يفرض علينا مواكبته من خلال الاستثمار في العنصر المادي والبشري بصورة دائمة.

الفصل الثاني

الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية

تمهيد:

إلى جانب ارتباط مفهوم حوكمة الشركات بكل من النواحي الاقتصادية والتشريعية والإدارية، فقد ارتبط مفهوم الحوكمة بالإطار الفكري للمحاسبة من خلال المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي عن الكشوف المالية وذلك نظرا لاحتواء هذه الأطر على أساليب ووسائل وأدوات ونظم هي في واقعها آليات للحوكمة الجيدة، من هنا أصبحت هذه الأخيرة وسيلة لهذه الأطر .

فقد ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، مما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في الكشوف المالية مضللة، وذلك نتيجة عدم إظهار البيانات والمعلومات التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات، وبالتالي فقدانها لأهم عناصرها ألا وهي جودتها، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات .

وعلى هذا أساس قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية الكشوف المالية وفي المبحث الثاني ماهية الإفصاح المحاسبي وتطرقنا في المبحث الثالث إلى تأثير تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: ماهية الكشوف المالية

تعتبر الكشوف المالية من أهم التقارير المحاسبية، فهي لو قائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضيح مدى نجاحها أو فشلها في مواردها المتاحة. ومن ناحية أخرى فإن الكشوف تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الكشوف المالية

الكشوف المالية هي مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية، وتوضيح الكفاءة في الأداء المالي من خلال حساب النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من جدول تغيرات الخزينة، وذلك من أجل تلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية.

أو بعبارة أخرى تعتبر الكشوف المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنه تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتائج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معين أخرى في ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات.[1]

وللقوائم المالية مجموعة من **الخصائص** النوعية وهي خصائص تجعل المعلومات الواردة في الكشوف المالية مفيدة للمستخدمين ومن بينها نجد ما يلي:[2]

- الملائمة: لتكون المعلومة مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون المعلومة ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم لتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتها الماضية.

- القابلية للفهم: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالكشوف المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر

1 Robert Obert, pratique des normes IAS/IFRS, DUNOD, Paris, 2002,P54

2 أحمد علي إبراهيم، وفاء يحي أحمد حجازي، قراءة الكشوف المالية، كود 143، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، القاهرة ، 2008، ص10-21.

معقول من العناية. وعلى كل حال، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في الكشوف المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه الصعب فهمها من قبل المستخدمين.

- المصداقية: لتكون المعلومة مفيدة يجب أن يكون موثوق فيها ويعتمد عليها وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا.

- التعبير الصادق: لكي تنصف المعلومات بمصداقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يقيم أنها تصورها أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة وتتعرض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر في كونها لا ترقى إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره، وهذا ليس بسبب التحيز فيها، ولكن إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها.

- الجوهر قبل الشكل: لكي تعبر المعلومات تعبيرا صادقا عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تعبر عنها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني، أن جوهر المعلومات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني.

- الحياد: يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في الكشوف المالية بالحياد والخلو من التحيز حتى تتصف بالمصداقية، ولا تعتبر الكشوف المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

- الاكتمال: حتى تتصف المعلومات بمصداقية يجب أن تكون المعلومات في الكشوف المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، هكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة.

- القابلية للمقارنة :يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة الكشوف المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء كما يكون بمقدورهم مقارنة الكشوف المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي.

المطلب الثاني: أهداف الكشوف المالية ومستخدميها

تهدف الكشوف المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف و لعل أبرزها ما يلي:

- تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق:

- القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف المشروع :

- بيان مصادر التمويل والاستثمارات للمشروع؛

- تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات.

- تقديم معلومات موثوقة حول تغييرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو .المشروع في شداد التزامات الدائنين والموردين..الخ؛

- تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة؛

- الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة كحاجات مستخدمي الكشوف المالية.

و يشمل **مستخدمي** الكشوف المالية حسب المعايير المحاسبة الدولية على: المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين. الموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكلائها والجمهور، ويستخدم هؤلاء الكشوف المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل ما يلي[1]:

- المستثمرون: يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتفق منها، أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعهم على تقييم قدرة المشروع وعلى توزيع أرباح الأسهم.

[1] أحمد علي إبراهيم، وفاء يحي أحمد حجازي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

- الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

- المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت فروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمؤسسة على مدى أقصر من اهتمام المفرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المؤسسة كعامل رئيسي.

- العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرار المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المؤسسة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

- الجمهور: تؤثر المؤسسة على قرار الجمهور مطرق متنوعة فعلى سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المعليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع أنشطها.

المطلب الثالث: تقديم الكشوف المالية

تشمل الكشوف كلا من الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة إلى جانب جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق أيضا، وسيتم التطرق إلى كل كشف والمعلومات التي يتضمنها فيما يلي:[1]

1 عبد الرحمن عطية ، المحاسبة العامة وفق للنظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر .2009، ص01.

- **الميزانية:** تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.

إذن فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية.

وتصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول (أي العناصر) التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول، ويتم تبويب حسابات الميزانية ضمن ثلاث مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن الأصول، الخصوم والأموال الخاصة، ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية.

- **جدول حسابات النتائج:** هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (النواتج) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ تحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز(الفارق) النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو وبإمكان المؤسسات إعداد هذا الكشف حسب الطبيعة وحسب الوظيفة.

- **جدول سيولة الخزينة:** الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشان استخدام هذه السيولة المالية" ويتضمن هذا الجدول على ما يلي:

- الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال): تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار.
- الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار): تتضمن المبلغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.
- الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل): تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة قروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

- **جدول تغير الأموال الخاصة:** يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، وهي حلقة الربط بين

حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997م ويقدم هذا الجدول حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية.

- الملاحق: وهي جداول تلحق بالجداول الرئيسية وتحتوي على توضيحات أو تفسيرات لعمليات ما مدرجة في الكشوف المالية.

المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح من المواضيع الحيوية التي لقيت اهتمام كبيرا و متزايدا في السنوات الأخيرة حيث تطورت الكشوف من حيث كمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها وطرق عرض البيانات ودرجة الإفصاح المناسبة وتوقيت نشر هذه الكشوف.

المطلب الأول: تعريف الإفصاح ومقوماته

يقصد بالإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل و إظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالشركة، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصود، كما يفيد في تحديد الاتجاهات الرئيسية التي لها أهمية، ويعد الإفصاح من أهم المبادئ الرئيسية التي لها أهمية، فهو بمثابة القاعدة الذهبية التي يجب مراعاتها عند إعداد الكشوف المالية، حيث أن التمثيل الصادق للبيانات و المعلومات المالية في الكشوف المالية الختامية هدف تسعى إدارة الشركة إلى تحقيقه و تستخدم الكثير من الأساليب الفنية المحاسبية لتأكيد على أمانة عرض و تقديم الكشوف المالية الختامية بصورة صحيحة وعادلة، أن تشتمل الكشوف المالية و الملاحظات و المعلومات الإضافية . المرفقة بها على كل المعلومات المتاحة وهذا يعني المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالشركة1.

ويمكن تعريفه بأنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في الكشوف المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل الكشوف المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي الكشوف المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.[2]

[1] تيرس محمد. أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، تخصص تسيير استراتيجي دولي، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير ، مستغام ، 2013 ،ص ص 74-75

[2] تدير سمير، "الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ،تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة 2014 ، ص 11.

كما يعرف أيضا بأنه عرض المعلومات الهامة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من خلال مجموعة من التقارير و الكشوف المالية لمساعدة القارئ الواعي على اتخاذ القرارات رشيدة ويتم عرض تلك المعلومات إما في صلب الكشوف المالية أو في الملاحظات الملحقة بما أو الكشوف الإضافية.

وعرف أيضا بأنه تقديم المعلومات و البيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون و صحيح و ملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، فهو يشمل المستخدمين الداخليين و الخارجيين في آن واحد، كما عرف على أنه شمول الكشوف المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه الكشوف صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة .

إذن يقصد بالإفصاح إتباع الشركة ممثلة في مجلس إدارتها سياسة الوضوح الكامل، و إظهار جميع الحقائق المالية المهمة التي تعتمد عليها جميع الأطراف في الشركة. و لا يقصد بالإفصاح فقط مجرد توفير البيانات و المعلومات و السماح بالإطلاع عليها، بل يمتد معناه إلى تعهد الشركة بتقديم هذه البيانات و تلك المعلومات و توصيلها بصفة دورية إلى علم المساهمين و الجمهور لكي يستفيد منها الجميع. و الواقع أن الإفصاح يعد من المبادئ الأساسية لإعداد الكشوف المالية للشركات، الأمر الذي يعني أنه يجب أن يشتمل على الكشوف المالية و الملاحظات و المعلومات الإضافية المرفقة بكل هذه المعلومات، وذلك لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع. و لذا اهتمت الجهات المعنية بمعايير المحاسبة الدولية بموضوع الإفصاح كثيرا. ووضعت المعايير الكفيلة لتحقيق الحد الأدنى و الضروري من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها مع تطوير ذلك بشكل مستمر ليتناسب التغيرات المتلاحقة في مجال حوكمة الشركات.

ويرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الكشوف المالية المنشورة على **المقومات** الرئيسية التالية[1] :

- المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون، الجهات الحكومية التي تحتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

[1] عون وردية، "دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية"، مذكرة مقدمة ضمن منطلبات نيل شهادة ماستر آكادمى، خصص محاسبة و تدقيق كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015 ، ص24.

- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض التي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية لعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة وفي هذا الإطار تلتقي وجهة نظر أهم مجمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية هما: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين و الجمعية الأمريكية للمحاسبين فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في أحد التقارير الصادرة عنها عام 1977 على أنه في حين تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يعدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع الذي يحدد طبيعة أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات و الإفصاح عنها من جهة، و الغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة أخرى.

- تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في الكشوف المالية الأساسية في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض الملاحظات و الإيضاحات و الملاحق المرفقة بالكشوف المالية، و التي : تعد جزءا من هذه الكشوف، حيث يتم إعداد الكشوف المالية وفقا لمجموعة من الافتراضات و المبادئ المحاسبية و ضمن قيود ومحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك الكشوف.

- أساليب و طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية : إن القدرة على قراءة التقارير المالية و مضمونها بتطلب قدرا كبيرا من المهارة و الخبرة و عليه يجب أن يراعي معدّو الكشوف المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه، ومدى قابليتها للقراءة و الفهم البيانات المالية ولذا يتطلب أيضا ترتيب و تنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر و سهولة عموما جرى العرف على أن يقيم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب الكشوف المالية في حين أن يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل أما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك الكشوف المالية أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن حصر أهم أنواع الإفصاح المحاسبي في :

- الإفصاح الكامل: يعني أن تشمل كافة المعلومات الضرورية لمستخدمي الكشوف، فإذا تبين أن عدم وجود معلومات معنية تؤدي إلى تضليل مستخدمي الكشوف المالية فانه يتعين تقديم هذه المعلومات. ومن أمثلة المعلومات التي يفصح عنها كملاحظات للقوائم المالية أهم السياسات المحاسبية المتبعة.[1]

- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر المادية و الغير العادية في الكشوف المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي و المخطط و مصادر تمويله-1-3 ".الإفصاح العادل :يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج الكشوف المالية و التقارير بالشكل الذي يتضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في الكشوف المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات و المصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتمتع بالخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين و الدائنين و تتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

- الإفصاح الوقائي(التقليدي): يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، و الهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين .

[1] كمال الدين الدهراوي، تحليل الكشوف المالية لأغراض الاستثمار، مكتبة الجامعي للحديث، مصر،2007 ، ص5.

يمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يمثل في إعلام مستخدمي الكشوف المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع و التكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح المحاسبي:

يمكن حصر أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالكشوف المالية فيما يلي:[1]

- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم : لابد أن تعطى المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسين، والذين هم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالكشوف المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسين في كل دولة.

- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح :تختلف الجهات المنظمة و المسئولة عن تطوير و تنظيم و إصدار معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول و خاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، غالبا ما تكون موجبا من المؤسسات المهنية و الحكومية من خلال القوانين و اللوائح.

- المنظمات و المؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المؤسسات و القوانين المحلية، تعتبر المنظمات و المؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبية الدولية التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي..

1 صبايحي توال، " أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية" ، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع المعايير المحاسبية الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم تسيير، جامعة الوادي، ص 7.

المبحث الثالث : تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

لقد قادت المشاكل المالية التي مست كبرى كيانات دول العالم بالحكومات والمنظمات الدولية بالبحث عن آليات لمعالجة هذه الاختلالات وحماية جميع الأطراف ذات المصالح، فتم استحداث معايير المحاسبة الدولية والتي صاحبها العودة من جديد إلى التركيز على تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها حتى يكون نظام إدارة الكيانات بشكل مسؤول وحماية أموال المستثمرين فيها، فحوكمة الكيانات تعزز القيم الأساسية الخاصة باقتصاد السوق من خلال ضمان تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية في عرض الكشوف المالية، هذا ما يساعد مستخدمي هذه الكشوف في اتخاذ أفضل القرارات بما يضمن مصالحهم بعيدا عن التضليل والفساد[1].

المطلب الأول: ماهية الحوكمة ومبادئها

يمكن اعتبار الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية،فهي . مجموعة من القواعد والممارسات والضوابط الرقابية التي تهدف إلى ضمان قيام الإدارة باستخدام أصول الكيان المادية والمعنوية بأمانة لمصلحة المساهمين وتمكينهم مع غيرهم من ذوي المصالح من ممارسة حقوقهم وحماية مصالحهم من خلال تحديد هيكل أهداف الكيان والإجراءات المستخدمة لتحقيق ذلك ومتابعة سير النتائج من أجل ضمان تعزيز الإفصاح والمساءلة بالكيان وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى المختلفة[2]

إذن يمكننا القول بأن حوكمة الكيانات تقوم على مجموعة من الخصائص نلخصها في: [3]

- الإنضباط: أي إتباع سلوك أخلاقي مناسب؛

- الشفافية: أي تقديم صورة صادقة وواضحة لما يحدث؛

- الاستقلالية: ليس هنالك تأثيرات وضغوطات تعيق العمل؛

[1] عثمان عبد اللطيف، تكييف الأنظمة المعلوماتية وفق مسار التوحيد المحاسبي، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، 2018-2019، ص179 .

[2] عثمان عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 178

3 عيشور ذهيبة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية الكشوف المالية، مجلة آفاق العلوم، المجلد 03، العدد 06، مارس 2018، ص 353.

- المسؤولية: تحمل المسؤولية اتجاه جميع الأطراف ذوي المصلحة في الكيان؛

- المساءلة: أي إمكانية تقييم عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

- العدالة: الالتزام لاحترام جميع حقوق مختلف الأطراف ذات العلاقة بالكيان؛

- المسؤولية الاجتماعية: اعتبار الكيان شخص واحد .

وحاولت العديد من الهيآت المهنية وضع **مبادئ** للحوكمة، إلا أن المبادئ التي لقت قبولا واهتماما أكبر هي تلك الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أعيد صياغتها سنة 2004 والتي تميزت بمضمون عالمي ومرونة في تطبيق الحوكمة وفق المبادئ التالية:[1]

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الكيانات: إذ لابد من وجود إطار عام للحوكمة يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لجميع الأطراف، يكون متناسقا مع أحكام القانون وموضحا لتقسيم المسؤوليات، كما يجب أن تتميز الجهات الاستشرافية بالنزاهة والموضوعية.

- حماية حقوق المساهمين: بحيث يجب أن إطار الحوكمة حقوق المساهمين المتمثلة في حق ملكية السهم، حق اختيار أعضاء مجلس الإدارة وحق التصويت في الجمعيات العمومية وحق الحصول على عائد من يعني الأرباح ومنح الأسهم.

- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: أي المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وتجتب التحيز ضد أي فئة من المساهمين للحصول على حقوقهم والإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة وللمديرين التنفيذيين. للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة .

- إحترام حقوق أصحاب المصالح: بحيث يجب الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة وفقا لما حدده القانون والعدل على تسهيل الاتصال بين الكيان وأصحاب المصالح في محال خلق الثروة وفرص العمل والاستدامة –

- الإفصاح والشفافية: يجب أن يضمن إطار الحوكمة تقدم إفصاحات كافية وملائمة في التوقيت المناسب بشكل دقيق وموثوق، ويتناول الإفصاح عن ملكية أغلبية الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس

1 عثمان عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 180

الإدارة والمديرين التنفيذيين وكل المعلومات الهامة. - مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الكيانات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لهيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضاءه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ويمكننا تلخيص هذه الأهداف من خلال الشكل التالي:

الشكل(II - 1): مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون

المصدر: شريف إبراهيم، درجة مصداقية المعلومة المالية في الكيانات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة خنتر لمركبات السيارات، أطروحة دكتوراه، 2017-2018، جامعة بلعباس، ص 117

المطلب الثاني: محددات الحوكمة

هنالك مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق لمبادئ الحوكمة، ونميز في هذا الصدد بين مجموعتين من المحددات، المحددات الداخلية والمحددات الخارجية وهي كالآتي:[1]

- المحددات الداخلية: تضم المحددات الداخلية كافة القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الكيان من خلال وضع هيكل إداري سليم من أجل توفيق العلاقة بين كل من

[1] عثمان عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 181-182.

الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى لا يكون هنالك تعارض في المصالح بين مختلف الأطراف بل تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

- المحددات الخارجية: وتشمل هذه المحددات مختلف القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للكيان وأيضا كفاءة الهيآت والأجهزة الرقابية مثل هيآت السوق المالي والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الكيانات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، بالإضافة إلى وضع العقوبة المناسبة وتسليطها في حالة مخالفة الكيانات للقواعد المعمول بها، دون أن ننسى دور الكيانات غير الحكومية في ضمان التزام أعضاءها بالنواحي السلوكية، المهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتتجسد أهمية المحددات الخارجية في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الكيان .

ويمكن توضيح كل ما قلناه من خلال الشكل التالي :

الشكل(II - 2): المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الكيانات

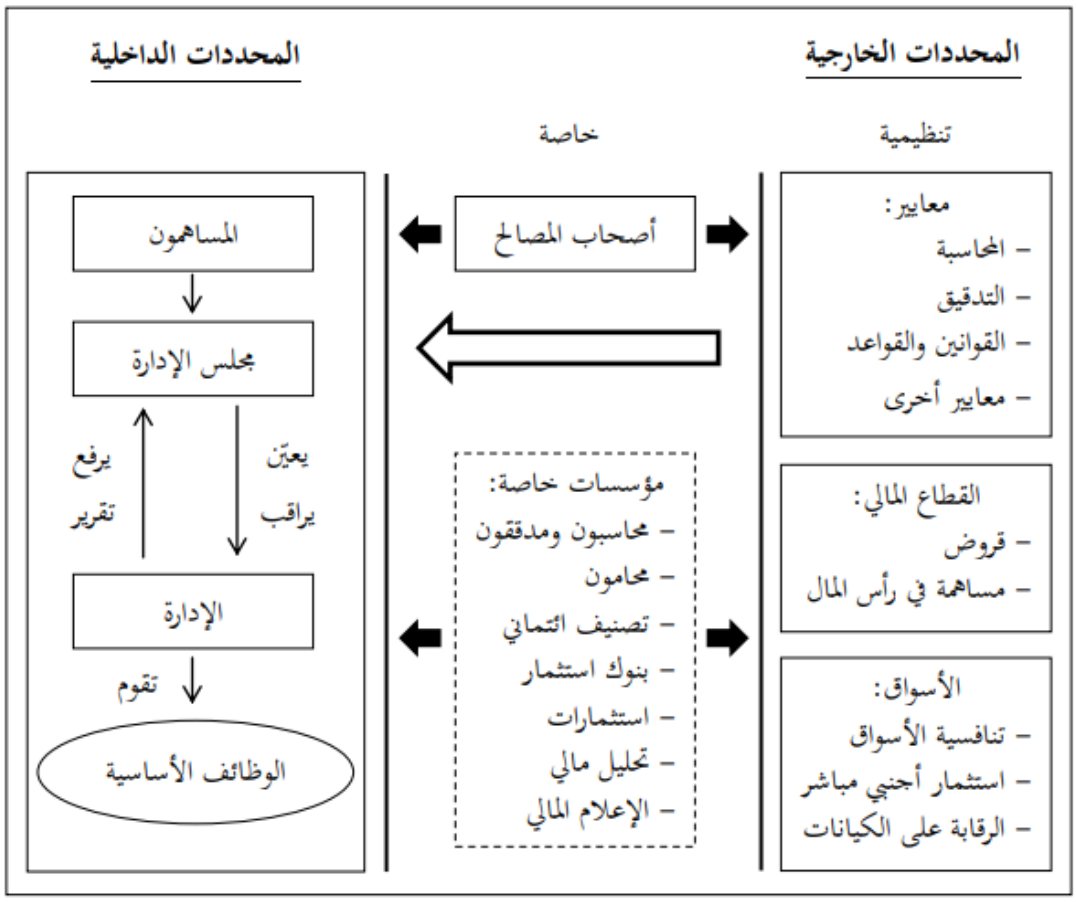

المصدر: بشرى عبد الوهاب محمد حسن، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 22، 2012، . ص 205.

المطلب الثالث: إنعكاسات الآليات الرقابية لحوكمة الكيانات على جودة الكشوف المالية

المقصود بالآليات الرقابية لحوكمة الكيانات مجموعة الوسائل التي تسمح بممارسة رقابة ناجعة ومتكاملة لتحقيق أهداف الكيانات، وتنحصر هذه الآليات في لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي،

التدقيق الخارجي، الرقابة الداخلة والتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية وسيتم التطرق إليها فيما يلي:[1]

- لجنة التدقيق: تتشكل لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين فهي عبارة عن لجنة فرعية

له وهي أداة رقابية حد هامة بالكيان نظرا للدور الذي تلعبه في زيادة مصداقية وموثوقية الكشوف المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، لمساعدة الإدارة العليا على القيام بمهامها بكفاءة تضمن الاستقلالية لكل من المدقق الداخلي والخارجي، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية وما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية التدقيق،' وتكمن أهمية لجنة التدقيق في حماية مصالح المساهمين كونها هي التي تشرف على إعداد التقارير المالية كما تخفف من مشكلة المعلومات الغير متماثلة بين الإدارة ومجلس الإدارة والحد من التلاعبات القانونية في التصرفات المالية.

- التدقيق الداخلي: يحظى التدقيق الداخلي بأهمية بالغة كونه أداة رقابة فعالة تحفظ حقوق المساهمين وكافة الكيان، تكمن وظيفته في تقييم نظم الضبط الداخلي أو الحسابي وكذا تقييم الخطط والإجراءات بالإضافة إلى حماية أموال الكيان ومراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة والتحقق المتعاملين مع من صحة البيانات المحاسبية والإحصائية.

- التدقيق الخارجي: لقد أصبح دور التدقيق الخارجي جوهريا وفعالا في مجال الحوكمة نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وتحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية حيث أنه يبدي رأيه في حسابات الكيان بصدق فهو شخص مستقل عن الكيان، ويمكن تلخيص أهم المهام التي يقوم بما في مراقبة أعمال الكيان وحضور اجتماعات الهيآت العامة للكيان والتبليغ عن أي مخالفة، كما يقوم بالتدقيق في حسابات الكيان وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والقواعد المتعارف عليها ومن ثم إبداء رأيه في صحة الكشوف المالية للكيان والمطالبة بالتعديل فيها إن كانت هنالك أخطاء تؤثر على صحتها، كما يعمل على فحص الأنظمة الإدارية والمالية للكيان وأنظمة الرقابة الداخلية.

[1] عثمان عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 183- 184.

- الرقابة الداخلية: تعتبر الرقابة الداخلية من بين أهم الوسائل المساهمة في حوكمة الكيانات، بحيث تركز التشريعات عليها كثيرا وتعطي لها أهمية كبيرة نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في الحوكمة الجيدة للكيانات، كما ركزت هذه التشريعات على الارتباط الذي يكون بينها وبين محافظة الحسابات لما له من دور في تفعيل الرقابة الداخلية بما يتناسب وحوكمة الكيانات.

- التقارير المالية ومعايير المحاسبة والتدقيق: يلعب التطبيق الصحيح لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق دورا هاما في تفعيل آلية تطبيق حوكمة الكيانات، حيث أن هذه المعايير قد جاءت بقواعد وأسس تضبط الأعمال والإجراءات المحاسبية وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية والتدقيق الدوري المستقل لما يفيد صالح الكيان ككل وأصحاب المصالح به، كما تم التركيز أيضا على أن تكون الكشوف المالية معدة وفق آليات إفصاح وشفافية فعالة، حيث تعتبر التقارير المالية مصدرا مهما وأساسيا للعديد من المؤشرات اللازمة لتحقيق الرقابة والمساءلة، إذ أن غياب النزاهة والشفافية في التقارير المالية يؤدي إلى الإفصاح عن بيانات مالية مظللة وغير مطابقة للواقع.

- مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية: وفقا لما جاء به المبدأ السادس الخاص بحوكمة الكيانات والمتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة فإنه على هذا المجلس أن يضمن نزاهة حسابات الكيان ونظم إعداد قوائمه المالية وتوفير الاستقلالية للمدقق الخارجي وضرورة وجود نظام سليم للرقابة الداخلية والرقابة على العمليات والالتزام بالقانون، وبالتالي يمكننا القول أن حوكمة الكيانات تلعب دورا هاما في تفعيل مجلس الإدارة خاصة فيما يتعلق بمسؤولياته المالية ومناقشة التقارير المالية قبل اعتمادها مما يزيد من مصداقية وعدالة تلك التقارير، ذلك بأن مراعاة والتزام مجلس الإدارة بالقوانين والتشريعات وتوفيره للدعم والحماية للجان التدقيق سواء الداخلي والخارجي يسهل اتصال هذه الجهات الرقابية بالمجلس ويضمن سلامة المعاملات المحاسبية والتقارير المالية، كما أن إصدار تشريعات بعقوبات وجزاءات مشددة على كل من يثبت تورطه من أعضاء مجلس الإدارة في أي مخالفات مالية أو إدارية أو تعمد تقديم معلومات مغلوطة من شأنه أن يحد هذه الممارسات اللاأخلاقية ويزيد من مصداقية وشفافية الإفصاح في الكشوف المالية، على مجلس الإدارة أن يكون ممثل من خلال أعضاء مستقلين لا تربطهم مصلحة أو منفعة مالية للكيان حتى تتم مراقبة أداء الشركة المالي، الإداري والأخلاقي على أكمل وجه، أما الإدارة التنفيذية فتتولى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية وفق الصلاحيات المخولة لها من مجلس الإدارة من خلال تحديد متطلبات البيئة الخارجية ومقابلتها بمعطيات البيئة الداخلية وتوجيه المستويات الإدارية لتحقيق الأهداف المطلوبة في ضوء توجيهات مجلس الإدارة.

إذن يمكننا القول بأن الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ الحوكمة وذلك لتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المطلوبة بشفافية وعدالة، لذلك تلتزم الكيانات المدرجة في السوق المالية بوضع سياسات وإجراءات الإفصاح وأنظمتها الإشرافية مكتوبة، حيث هنالك ارتباط وثيق بين تطبيق الحوكمة وجودة المعلومات المالية إذ أن تطبيقها يتطلب ضرورة توافر الإجراءات القانونية اللازمة لحماية المساهمين مع ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية خاصة فيما يتعلق بالتدقيق، وهذا ما يقود إلى إعداد كشوف مالية صادقة تحوي معلومات محاسبية موثوقة، فكلما كان تطبيق مبادئ الحوكمة أكثر كلما كان الإفصاح أمثل، فتحقيق مزايا ومنافع الحوكمة متوقف عن إفصاح الكيانات لممارسات الحوكمة ما يزيد من مصداقية الكيان أمام جمهور المتعاملين واكتسابها مكانة بسوق المال ككل كون الكشوف المالية قد تم إعدادها وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية المنصوص عليها وفقا لمبادئ الحوكمة ومعايير المحاسبة الدولية.

الخلاصة:

يعتبر الإفصاح من القضايا الهامة التي ركزت عليها المعايير المحاسبية الدولية، وذلك لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام وأصبح العديد من مستخدمي الكشوف المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون المعلومات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها.

ومن أجل الوصول إلى إفصاح عام يجب وجود معايير محاسبية ومنهج إفصاح كافي، يخدم عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهمت المعايير المحاسبية الدولية في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها الكشوف المالية.

الفصل الثالث

إنعكاسات تكنولوجيا المعلومات على مخرجات النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

سبق وتم الإشارة إلى أنّ نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإدارية، حيث يلعب دورا هاما في المؤسسة، ومع التقدم التقني و ظهور العولمة تغيرت الأنظمة المحاسبية و تطورت فأصبح إنتاج معلومات دقيقة، موثوقة وصحيحة يتطلب العمل على تصميم تساعد على السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية التي تحتاجها المؤسسة، ولقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في ذلك، حيث أصبحت عملية معالجة البيانات تتم بطريقة آلية فظهر ما يعرف بنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني و الذي ساهم بدوره في تحسين جودة الكشوف المالية إذ أنه يسمح بالحصول على المعلومات في أقصر وقت و بأعلى جودة، و هذا ما يساعد مستخدم هذه المعلومات في اتخاذ القرار الأمثل خاصة في ظل القواعد التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بمسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي، ولذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى شروط مسك المحاسبة المالية عن طريق نظام الإعلام الآلي في النظام المحاسبي المالي وانعكاسات ذلك.

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

من خلال الإصلاح المحاسبي في الجزائر قام المجلس الوطني للمحاسبة المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي بإعداد النظام المحاسبي المالي الذي يتضمن مجموعة من المعايير المحاسبية المستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبي المالي وخصائصه

تنص المادة الثالثة (3) من قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي أن المحاسبة المالية أو النظام المحاسبي المالي عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة ،وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان،[1] ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية، ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة الحسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولاسيما:

- محاسبة التعهد؛

- استمرارية الاستغلال؛

- قابلية الفهم؛

- قابلية المقارنة؛

- التكلفة التاريخية؛

- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر.

ويتميز النظام المحاسبي المالي بعدة **خصائص** نستخلصها من التعريف:

- يرتكز على المبادئ أكثر ملائمة من الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛

[1] القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 74. بتاريخ 25 نوفمبر2007، ص3 .

- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد الكشوف المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات واتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: مميزات النظام المحاسبي المالي وأهدافه

يتميز النظام المحاسبي المالي على أنه نظام للمعلومة المالية وذلك نظرا لتركيزه على الجانب المالي أكثر منه الجانب المحاسبي عكس الكشوف المالية للوضعية الحقيقية للمؤسسة، وهنالك مجموعة من المميزات يمكن حصرها في:

- إمكانية قياس المعلومات كميا؛
- تطبيق النظام المحاسبي المالي كمعايير المحاسبة الدولية، وبذلك فإنه يجاري التغيرات الاقتصادية ويتماشى والاقتصاد الدولي، وبالتالي فإنه يعكس الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- إمكانية معرفة مدى حسين أداء المؤسسة وهذا من خلال جدول حسابات النتائج؛
- التعرف على وضعية الخزينة والتي تكون إما موجبة أو سالبة، والتي تعكس قدرة المؤسسة على توليد التدفقات، وذلك عن طريق جدول تدفقات الخزينة، توضيح الطرق التي تم بها كل من التسجيل المحاسبي، وتقييم العمليات، وكذلك تحديد الطرق التي تم على أساسها إعداد الكشوف المالية، وهذا كله يسهل عملية المراجعة (مراجعة الحسابات) كما أنه يساعد على مراقبة الحسابات؛
- يمكن النظام المحاسبي المالي من تقدم معلومات تتميز بالوضوح والمقروئية، يمكن بواسطتها إجراء المقارنات واتخاذ القرارات

هذا ويكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف اختيارات المهنيين والمستثمرين، ويساهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بلا شك في تحسين جودتها وسيساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

-إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛
-تقييم عناصر الميزانية وفق لمبدأ الصورة الوفية والعادلة.

[1] حاج علي، النظام المحاسبي المالي الجديد، دار بلقيس، الجزائر، 2012، من 06.

وعموما يتميز النظام المحاسبي المالي SCF بأربعة استحداثات أساسية جديدة وهي:[1]

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيق النظام المحاسبي المالي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد و إنتاج معلومة مفضلة .- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها و إعداد الكشوف المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات؛

- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية والمحتملة، الذين يملكون معلومات مالية عن المؤسسات على حد سواء، حيث تنصف هذه المعلومات بكونها منسقة، قابلة للقراءة، وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار؛

- إمكانية للمؤسسات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم محاسبة مبسطة.

المطلب الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي

يمكن تعريف المبادئ المحاسبية بأنها القواعد العامة التي تحكم التطبيق العلمي للمحاسبة وتشتق المبادئ المحاسبية من أهداف الكشوف المالية و من فرضيات المحاسبية، وفيما يلي عرض لأهم المبادئ المحاسبية:[2]

- **مبدأ التكلفة التاريخية**: يعني مبدأ التكلفة التاريخية أن المعاملة المالية تثبت في الدفاتر المحاسبية على أساس كمية النقود الفعلية التي استخدمت في التبادل لتلك العملية وتبقي على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغير لاحق قد يحدث في قيمة تلك المعاملة مستقبلا وسبب التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية هو سهولة التحقق من تلك القيم واستادها إلى أساس موضوعي وبمعني آخر أنه يتم تقويم الأصول بسعر التبادل في تاريخ الاقتناء ويظهر الأصل في الكشوف المالية بتكلفة التاريخية مطروحا منه مجمع امتلاكه، إلا انه في ظل ظروف التضخم يواجه المحاسب مشكلة تقوم الأصول الثابتة نظرا لتكلفة الأصل التاريخية لا تمثل تكلفته الحقيقية.

[1] كتوش عاشور، المحاسبة العامة ومبادئ واليات تسيير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2013، ص54 .

[2] سليمان مصطفى الدلاهمه، المبادئ وأساسيات علم المحاسبة ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2008 ،الطبعة الأولى ص ص 22-21.

- **مبدأ تحقق الإيراد:** يقضي مبدأ تحقق الإيراد بأن الوحدة المحاسبية لا تعترف بالإيراد وتسجيله في دفاترها إلا إذا تحقق فعلا وتحقق الإيراد في ظل توافر الشروط التالية:

- تسليم السلعة أو تقديم الخدمة؛

- وجود عملية مبادلة بين المنشاة و المنشات الأخرى؛

- الإنتاج.

بشكل عام يتحقق الإيراد عند حدوث عملية بيع لأنه عند حدوث عملية البيع تتم عملية التبادل المادي ويتوفر دليل موضوعي على تحقق الإيراد وظهور المحاسبة على ضرورة تحقق الإيراد بعد استلام القسط المستحق وليس مجرد إتمام عملية التبادل.

- **مبدأ المقابلة (السببية):** يقضي هذا المبدأ انه لتحديد صافي دخل الفترة المحاسبية فان الأمر يتطلب أن يحمل إيراد الفترة بكل المصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد ويصرف النظر عن تسديد هذا المصروف، ويعد هذا المبدأ من المبادئ المحاسبية المهمة التي يقوم عليها كثير من الإجراءات المحاسبية التي ترتبط بتحديد نتيجة أعمال المنشاة في نهاية الفترة المحاسبية ويتم عليه المقابلة بين المصروفات والإيرادات على احد الأسس التالية:

- المقابلة المباشرة بين التكاليف المستفيدة و الإيرادات

- المقابلة المباشرة بين التكاليف المستفيدة والفترة ،

- التكاليف الموزعة على الفترات المستفيدة ،

- اعتبار جميع عناصر التكاليف الأخرى المتعلقة بالفترة كمصروفات إلا إذا كانت مرتبطة بفترات حالية قادمة أما التكاليف غير المستفيدة فلا تحول إلى مصروفات خلال الفترة الجارية وإنما تظهر كأصول في قائمة المركز المالي .

- **مبدأ الثبات والتجانس:** يقضي هذا المبدأ بقيد قيام المنشأة بتطبيق قاعدة أو إجراء محاسبي فإنه يجب ألا بتغير من فترة لأخرى، أي ضرورة الثبات على معالجة المحاسبة نفسها للفترات المالية وهذا لا يعني استحالة التغير أو تعديل المعالجات المحاسبية من فترة لأخرى ولكن إذا كان لابد من تغيير المعالجة المحاسبة أو الإجراء المحاسبي فإنه يجب الإفصاح التام عن هذا التعديل أو التعبير وبيان أسبابه وإفهام المستخدمين من المعلومات المحاسبية بأثره على المقارنة بين الفترات.

- **مبدأ الإفصاح التام:** يقصد بهذا المبدأ بأنه عند إعداد الكشوف المالية للمنشاة يجب عدم إخفاء أي بيانات أو معلومات محاسبة قد تلحق أضرار بالمستخدمين من الكشوف المالية و يجب الإفصاح الكافي وغير متحيز، ولكي يكون الإفصاح تاما فيجب الإفصاح عن:

- السياسات و الطرق المحاسبية و تفاصيلها؛

- المعلومات الإضافية التي تساعد في تحليل الاستثمار أو التي توضح حقوق الجهات المختلفة؛

- التغيرات في السياسات و الطرق المحاسبية المطبقة خلال السنوات السابقة وآثار هذه التغيرات؛

- الأصول والتزامات والتكاليف والإيرادات والتعهدات الطارئة؛

- المعاملات المالية التي لا ترتبط بالنشاط والأحداث اللاحقة إذا كانت ذات تأثير جوهري على الكشوف المالية.

- **مبدأ الموضوعية:** يقضي هذا المبدأ وجود مستندات تؤيد الأحداث المالية التي تمت في المنشأة لكي يسهل مراجعتها والتأكد من صحتها بواسطة مؤهلين والتوصل إلى النتائج نفسها في جميع الحالات للابتعاد عن التحيز والموضوعية ضرورية للقياس المحاسبي بسبب اعتماد القياس المحاسبي على عدد كبير من الأطراف ذات العلاقة ومن موضوعية القياس المحاسبي فان بعض المستفيدين قد تتعرض للخطر.

- **مبدأ الأهمية النسبية:** بموجب هذا المبدأ يسمح بالخروج عن المعايير والإجراءات المحاسبية بشرط ألا يؤثر تأثيرا جوهريا على عدالة الكشوف المالية حيث أن التشديد في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية حرفيا في بعض الأحيان أمر مستحيل وقد يؤدي إلى تحميل المنشاة بتكاليف توفر المنفعة المترتبة على تطبيق المبادئ المحاسبية بالإضافة إلى عدم القدرة أو الصعوبة في تزويد المستفيدين بالمعلومات في الوقت المناسب وهذا المبدأ ببسط ويسهل مهمة المحاسب، ويعتبر ميدأ الأهمية النسبية استثنائيا ومن المبادئ المعدلة.

- **مبدأ الحيطة والحذر:** تعني الحيطة اخذ الخسائر المتوقعة بعين الاعتبار قبل حدوثها أما الحذر فهو عدم أخذ الأرباح المتوقعة في الحسبان إلا عند تحققها فعلا، ويقضي هذا المبدأ انه في حالة الاختيار بين أسلوبين محاسبيين أو أكثر من الأساليب المحاسبية المقبولة قبولا عاما فيظل الأسلوب الذي يظهر حقوق الملكية بأقل القيم أي (ظهور الأصول والإيرادات بأقل القيم) وإظهار الالتزامات والمصروفات بأعلى القيم.

المبحث الثاني: إعداد الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر الكشوف المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية السنة ، ورغم وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة إلا أن هناك اختلافات في احتياجات الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، مما يستدعي إعداد مجموعة من الكشوف المالية المختلفة حتى تلبي كل احتياجات جهة المعنية من مستخدمي قوائم المالية.

المطلب الأول: قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي

تتكون قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي من المبادئ العامة والقواعد الخاصة بالتسجيل والتقييم للعمليات العادية والخاصة.

وتتمثل أهم المبادئ الأساسية **للقواعد العامة** في:

- شروط التسجيل المحاسبي وهي نفس الشروط المنصوص عليها في المعايير الدولية المعلومة المالية والمتمثلة في :[1]

- تسجيل المبادلات؛
- غياب التسجيل المحاسبي لا يمكن تبريره أو تعديله بأي معلومة أخرى لا مكتوبة ولا رقمية؛
- يسجل الأصل في الميزانية إذا كان من المحتمل أن يسدد الالتزام الذي يمثله الخصم ينتج عنه خسارة مزايا اقتصادية مستقبلية للمؤسسة إذا كان المبلغ هذا التسديد يمكن تقييم بصفة مدققة؛
- يسجل الإيراد في حساب النتيجة إذا حدثت زيادة في المزايا الاقتصادية المستقبلية المتعلقة في الأصول أو نقص في الخصوم وإذا كان حتى من الممكن تقييمه بصفة صادقة؛
- -تسجيل التكلفة في حساب النتيجة إذا حدث نقص في المزايا الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بنقص في الأصول أو زيادة في الخصوم .

- قواعد العامة للتقييم وتتضمن:

- تحديد المبالغ المتعلقة بتسجيل عناصر الكشوف المالية يكون التسجيل في نهاية الدورة؛

[1] يوسف سعدين، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2009، ص ص 69-70

- طريقة التقييم العامة المستعملة في المحاسبة ترتكز على مبدأ التكلفة التاريخية ,كما أننا نلتمس أنه من الضروري اللجوء إلى تقييم بعض العناصر بالقيمة الحالية (القيمة العادلة) أو بقيمة التحقيق أو يمكن كذلك أن تقييم بالقيمة المستحدثة؛
- تقييم الأصول الثابتة يكون بتكلفة حيازتها أما الأصول المنتجة من طرف المؤسسة بتكلفة إنتاجها

و من بين أهم المبادئ التي يرتكز عليها في التقييم ما يلي:

-التكلفة التاريخية : يتم تقييم السلع والممتلكات عند إدراجها في الحسابات عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الأتي:[1]

- بالنسبة للسلع المكتسبة بمقابل تحسب من تكلفة الشراء .
- بالنسبة للسلع المستلمة كمساهمة عينية تحتسب من كلفة الشراء بالنسبة للسلع المكتسبة مجانا تحتسب من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها
- الأصول المكتسبة عن طريق التبديل تقييم القيمة المحاسبية للأصول المكتسبة
- الأصول والمنتوجات والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة تقييم بتكلفة الإنتاج
- الاستخدامات المتحصل عليها بشكل مجاني ,تقييم بالقيمة العادلة عند ضمها لاستخدام المؤسسة في ذمتها

كما على المؤسسة أن تظهر مؤشرين التدني في قيمة الأصل وعليه يتم تقدير السنة الممكنة تحصيلها، و يتم حساب تدني قيمة الأصل هذه كما يلي:

تدني قيمة الأصل الممكن تحصيلها = القيمة المحاسبية الصافية - القيمة الصافية ممكن تحصيلها

وعليها أن تصرّح بنقص في القيمة أو تخفيض من قيمة الأصل عند التسجيل أي الأصول المادية تسجل بتكلفتها مطروح منها قيمة الاهتلاك المتراكم وقيم تدني في الأصل.

- القيمة الحالية (الممكن تحصيلها): ويمكن تعريفها على أنّها القيمة القصوى بين سعر البيع وقيمة المنفعة حيث أن سعر البيع هو المبلغ الممكن تحصيله عند البيع أصل معين في إطار سوق المنافسة أما قيمة المنفعة فهي القيمة المستحدثة للتدفقات المستقبلية المنتظر حصولها عند استعمال هذا الأصل إلى نهاية مدة استعماله.

[1] وزارة المالية الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الحقوق المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجزء 2 112 ,4,112,2.1121 ص7.

- القيمة العادلة : هي القيمة التي يتم على أساسها تبادل الموجودات بين الأطراف ذات معرفة ورغبة في التعامل بنفس سياسة التعامل مع الغير.[1]

إن القيمة العادلة يجب أن تتحدد في ضوء عملية فعلية تتم المبادلة أصل أو تسوية خصم وفق طرق المبادلة بين الأطراف لديها ما يكفي من المعلومات والقبول، كذلك يجب أن يكون في شروط المنافسة التامة، والقيمة العادلة بما تحتويه من مفهوم واسع تقوم على مجموعة من المقومات ويمكننا أن تحصرها في إحدى القيمتين، قيمة يمكن مبادلة الأصل بها و قيمة سداد الالتزام.

- فيما يخص القيمة التي يمكن مبادلة الأصل بها تتمثل في القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل، حيث تتعدد طرق الحصول على الأصول ويمكن التعرف عليها باختصار فيما يلي : - الحصول على الأصل مقابل الأصول أخرى، وتكون القيمة العادلة للأصل الذي تم اقتنائه مساوي للقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه؛
- أن تكون عملية المبادلة مبنية على التزامات متنوعة مثل الحاجة الاضطرارية للمؤسسة ووجود وكيل وحيد الأصل ،وبذلك لا يوجد للمؤسسة خيار أمامها إلا إجراء العملية بغض النظر عن السعر الذي تتم به العملية؛
- إطفاء الالتزام مقابل إصدار أسهم أو أي حقوق الملكية أخرى وتكون القيمة العادلة الالتزام هي قيمة السوق الأسهم أو حقوق الملكية الأخرى المصدرة.

أما عن قيمة سداد الالتزام فهي القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إطفاء الالتزام

بعد تطرقنا للقواعد العامة سننتقل إلى **القواعد الخاصة** في التقييم والتسجيل، حيث أنّه إلى جانب القواعد العامة نجد بعض العناصر التي تخضع لتقييم خاص تذكر منها:[2]

- الأصول الثابتة المادية والمعنوية : الأصول الثابتة المادية للمؤسسة هي أصول مادية موجهة للاستعمال في إنتاج السلع أو توريد الخدمات أو تأجير للغير أو استعمالها لأعراض إدارية خلال أكثر من دورة محاسبية.

أما الأصول الثابتة المعنوية فهي أصل بدون وجود مادي (غير ملموس) قابلة للتحديد وموجهة لنفس الاستعمال وكلا من الأصول الثابتة المادية والمعنوية يكون تحت مراقبة واستعمال المؤسسة.

[1] Robert Robert, Norms international de comptabilité et d'information fiannacie, d'amod paris 2006 p49.

[2] طيب باشا عبد الله، عرض الكشوف المالية في المؤسسات الاقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستقانم، 2017، ص ص 36-40

و تقيم الأصول الثابتة بقيمتها السنوية إليها ويضاف إليها مجموع تكاليف الشراء مصاريف التثبيت الرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى و استثناء المصاريف الإدارية حيث:

- إن التثبيتات المنتجة من طرف المؤسسة تتكون من تكلفة العتاد اليد العاملة وأعباء الإنتاج الأخرى ويضاف إلى تكلفة إنشاء أو الاقتناء تكلفة التفكيك أو التكلفة التحديد الموقع عند انقضاء مدة الإنتاج؛
- تدرج النفقات اللاحقة المتعلقة بالأصول الثابتة في الأعباء ,وفي حالة ما إذا كانت تلك النفقات تريد من القيمة المحاسبية للأصل فإنها تضاف إلى حساب الأصول الثابتة.

- الأصول الثابتة المالية (غير الجارية): الأصول الثابتة المالية هي جميع الأصول المالية ماعدا القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية وتتكون الأصول المالية غير الجارية من سندات المساهمة والحسابات الدائنة والسندات المثبتة لنشاطات المحفظة الموجهة والسندات المثبتة الأخرى (أقساط رأس المال أو توظيفات لها أجل للاستحقاق) وأيضا القروض والحسابات الدائنة (ح/الدائنة لدى الزبائن ح/الدائنة للاستغلال لأكثر من سنة القروض لأكثر من السنة والمقدمة لأطراف أخرى أي الغير)

- الإهتلاكات : يعرف الإهتلاك على أنه استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي ويتم توزيع المبلغ القابل للإهتلاك بصورة مطردة على مدة دوام نفعية الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل بعد نهاية الخدمة أو عند انقضاء مدة النفعية .

ويقصد بالقيمة المتبقية المبلغ الصافي للأصل الذي يرتقب الكيان الحصول عليه عند انقضاء المدة النفعية بعد استبعاد تكاليف الخروج المنتظرة.

ويتضح من النظام المحاسبي المالي باعتماد طريقة الإهتلاك الثابت في حالة عدم التمكن من تحديد التطور في استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية بصورة صادقة، ويجب أن تدرس دوريا طريقة الإهتلاك مدة النفعية والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على التثبيتات العينية ففي حالة حدوث تعديل التوقعات والتقديرات تعدل التوقعات والتقديرات لكي تعكس هذا التغيير في الوتيرة.

- المخزونات: ينص المعيار IAS 02 على وجوب تقييم المخزونات بالقيمة الأقل بين التكلفة المحاسبية الصافية للإنجاز.

وفق هذا المعيار فإن المقصود بالتكلفة أن ينبغي أن تتضمن تكلفة المخزونات كل التكاليف المتعلقة بالحيازة أو الإنجاز، بالإضافة إلى كل المصاريف المتعلقة بالتحويل وكذا كل المصاريف الأخرى الضرورية لإيصال هذه المخزونات إلى أماكن التخزين وتسجل أية خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون تكلفة مخزون ما أكبر من القيمة الصافية للإنجاز المخزون، وتحدد خسائر القيمة من المخزونات إما بطريقة التكلفة الوسيطية المرجعة أو طريقة الوارد أولا الصادر أولا.

المطلب الثاني : السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد الكشوف المالية

يحدد الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبية الدولية "القابلية المقارنة " كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها إذا يجب المستخدمين قادرين على مقارنة الكشوف المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد اتجاهات المركز المالي للمؤسسة وأدائها كما يجب أن تكون بمقدورهم مقارنة الكشوف المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالي وأدائها والتغيرات في مركزها المالي.

ولكن مع وجود بدائل مختلفة للقياس والتقييم المحاسبي وتعدد السياسات والطرق المحاسبية وحرية الإدارة في الاختيار بين تلك البدائل المختلفة والاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية بما يتناسب ورؤية الإدارة وإمكانية تغييرها، كل ذلك أدى إلى النظر للقوائم المالية بنوع من الشك[1]

- السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية : حسب ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (08) السياسات المحاسبية بأنها هي المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات التي تقوم المؤسسة بتطبيقها عند إعداد وتقديم الكشوف المالية وبصفة محددة فإن المعيار يعتبر أن التغيير في أسس القياس هو تغيير في أساس القياس هو تغيير في السياسة المحاسبية وليس تغييرا في التقدير، ومن أمثلة القياس هذه التكلفة التاريخية، القيمة الحالية القابلة للتحقق والقيمة العادلة .

ويشير المعيار المحاسبي الدولي رقم (08) في فقرة 23 بأنه في حالة عدم التأكد في الأنشطة التجارية فإن كثيرا من بنود الكشوف المالية لا يمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها، والتقدير يستلزم الاجتهاد الذي يعتمد على أحداث المعلومات المتوفرة، ويمكن أن يكون التقدير مطلوبا مثلا للديون المعدومة أو تقادم المخزون، أو لتقدير العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية للموجودات القابلة للاستهلاك, فاستخدام التقدير المعقول يعتبر جزءا هاما من إعداد الكشوف المالية ولا يؤثر على درجة الوثوق بها [2].

[1] طيب باشا عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 44

[2] طيب باشا عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 45

أما التغيرات في التقديرات المحاسبية فيحددها المعيار المحاسبي رقم (08) بأنها التعديل في القيمة الدفترية لأي أصل أو التزام أو تعديل قيمة الاستهلاك الدوري لأي أصل، كما يضيف المعيار توضيحا لذلك بأن هذه التغيرات في التقديرات ترتبط بحدوث تعديلات في الموقف الحالي والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالأصول والالتزامات, وينشأ التغيير في التقديرات المحاسبية من المعلومات والتطورات الجديدة وبالتالي فلا تعد هذه التغيرات تصحيحا لأخطاء،

ويواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي يلقى القبول العام سواء من الناحية العملية أو العلمية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي يتناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة، حيث تؤدي عملية الاختيار بين هذه البدائل إلى أثار مختلفة على نتيجة والوضعية المالية. وكذا التدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالمؤسسة, وبمعنى أخر فإنها تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والمخاطر بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالكيان، وللدلالة على ذلك فإنه قد أمكن في بعض الحالات سواء الافتراضية أو الواقعية تحويل خسائر المؤسسة إلى أرباح أو العكس من ذلك عن طريق تغيير بعض الطرق المحاسبية أو إتباع طرق بديلة،وتعتبر إدارة المؤسسة المسئول الوحيد عن التغيرات المحاسبية نظرا لوجود معايير وبدائل محاسبية مقبولة قبولا عاما لنفس الأحداث الاقتصادية، وهذا يعطي لإدارة المؤسسة مرونة كافية لتختار من بينها ما يناسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن القول أن المرونة المتاحة للإدارة في اختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي ستجعلها تتحكم في نتيجة المؤسسة إلى حد كبير في ضوء أهدافها والخصائص التي تتمتع بها، ولكن ما يحد من قدرة الإدارة في التلاعب بالأرقام المحاسبية ومدى وجود معايير محاسبية ودرجة من الالتزام بها، بالإضافة إلى مدى كفاءة الأسواق المالية ودرجة الوعي لدى المستثمرين.

كما يجب أن يكون مستخدمو الكشوف المالية يجب أن يكونوا قادرين على مقارنة الكشوف المالية لعدد من الفترات الزمنية للمؤسسة، والتعرف على اتجاهات موقفها وأدائها المالي وتدفقات النقدية, ومن ثم يكون من الضروري تطبيق نفس السياسات المحاسبية في هذه الفترات الزمنية المختلفة، إلا أنه يراعي بعض الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند الإفصاح عن السياسات المحاسبية وأهمها الالتزام بالفرضيات والمبادئ المحاسبية الأساسية .الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة باعتبار إن الإفصاح عنها جزءا مكملا للقوائم المالية، ويجب الإفصاح عنها في مكان واحد.

ولا يمكن تبرير أية معالجة محاسبية خاطئة لعناصر الكشوف المالية وذلك بحجة أنه تم الإفصاح عن هذه المخالفة، حيث يجب الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المستخدمة من

قبل المؤسسة أو عن أسباب التي أدت إلى هذا التغيير .في حالة إذا ما تم تغيير في السياسات المحاسبية وكان لهذا التغيير أثر على نتائج المؤسسة خلال الفترة المالية أو الفترات اللاحقة، فانه يجب الإفصاح عن هذا التغيير وتحديده كميا، ولدى إعداد الكشوف المالية يجب إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة السابقة، أما ما يجب تبيانه في الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الملحق المتمم للقوائم المالية ما يلي:[1]

- أساس (أسس) القياس المستخدمة لإعداد الكشوف المالية ؛
- كل سياسة محاسبية محددة لازمة لفهم الأوضح للقوائم المالية ؛

بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المحددة المستخدمة في الكشوف المالية من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأساس (أسس) القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، القيمة القابلة للتحقيق، القيمة العادلة أو القيمة الحالية) لأنها تشكل الأساس الذي تم بموجبه إعداد الكشوف المالية بكاملها، وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في البيانات المالية، مثال ذلك عندما يتم إعادة تقييم موجودات معينة غير متداولة فإنه يكفي تقديم دلالة على فئات الموجودات والمطلوبات التي طبق عليها كل أساس القياس.

المطلب الثالث: الوثائق المحاسبية ومراحل الدورة المحاسبية

إن تنظيم العمل المحاسبي على مستوى المؤسسة من خلال الأنظمة المحاسبية يتم من خلال مجموعة من المراحل الأساسية المتعلقة بكل دورة محاسبية، والتي تستند في مجملها على مجموعة من الوثائق والمستندات القانونية .

- الوثائق والمستندات المحاسبية:

أثناء قيام المؤسسة بمختلف عملياتها تنشأ علاقات بينها وبين الأطراف المتعامل معها وتكون هذه العلاقة مثبتة بوثائق ومستندات محاسبية تثبت حقوق والتزامات كل طرف من أطراف تلك العلاقات وتتمثل هذه الوثائق فيما يلي[2] :

- سند الطلب : هو وثيقة يحررها الزبون ، يطلب من خلاله من المورد بأن يورد له أو يبيع له كمية معينة من البضائع أو المواد الأولية .
- وصل التسليم : هو وثيقة يحررها المورد لترافق السلع المسلمة للزبون ، والتي يوقع عليها الزبون بمجرد الاستلام الفعلي للمشتريات ، وذلك لإثبات الاستلام .

[1] طيب باشا عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

[2] شالي حسام، تطبيق المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2015، ص ص 30-31.

- الفاتورة: هي وثيقة محررة من طرف المورد لإثبات عملية البيع أو أداء الخدمة للزبون ، وهي تلزم الزبون بأن يسدد المبلغ المذكور في الفاتورة للمورد وفقا للاتفاق المبرم بينهما.

- العقود: وهي تلك الوثائق التي تحدد حقوق وواجبات الأطراف المشكلة لهذه العقود ، كعقود الحصول على قرض ، عقود إنجاز الخدمات.

- كشف الراتب: وهي تلك الكشوف التي تحدد الأجور المستحقة للأجراء على مستوى المؤسسة.

- وسائل الدفع الفوري : وهي تلك الوسائل المستعملة عند التسوية المالية لمختلف العمليات التي قامت بها المؤسسة ، كوصل الدفع النقدي ، الشيك.. .

- وسائل الدفع بالآجل : مثل الكمبيالة، السند لأمر.

- التصريحات الضريبية و الجبائية : تتمثل في التصريحات الجبائية المدفوعة لمصلحة الضرائب، والمتمثلة في التصريح الشهري والتصريحات السنوية.

- مراحل الدورة المحاسبية:

يمكن وصف مراحل الدورة المحاسبية على مستوى المؤسسة من خلال الشكل التالي:

الشكل(III - 1): مراحل الدورة المحاسبية

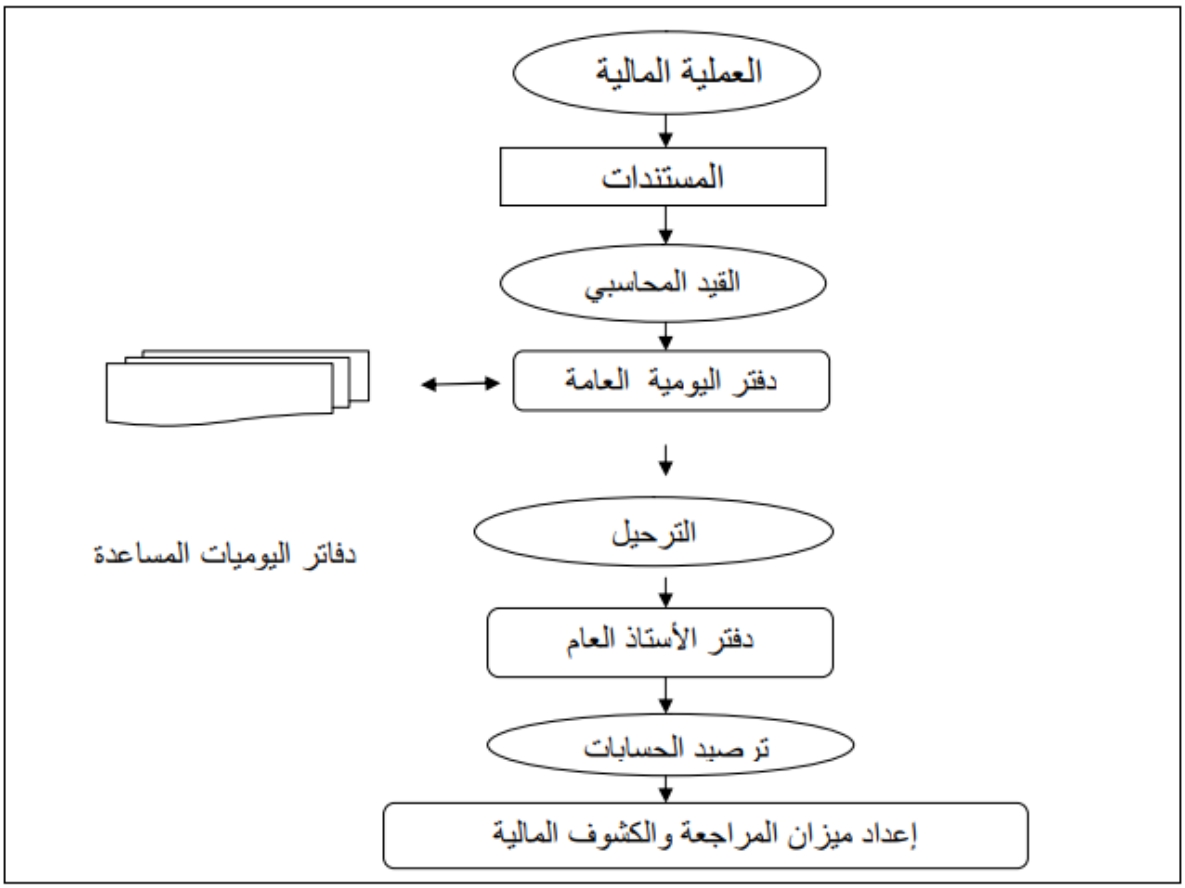

المصدر: شالي حسام، مرجع سبق ذكره، ص 31.

ويمكن وصف مضمون مراحل كل مرحلة من مراحل الدورة المحاسبية كما يلي:[1]

- تقييد العمليات في سجل اليومية: هو تسجيل العمليات المالية في الدفاتر والسجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة لإظهار آثارها على كل حساب من حسابات المؤسسة، أو قد يؤدي التسجيل المحاسبي إلى نشوء حساب جديد لم يكن موجودا ، ويتم تسجيل القيود في دفتر اليومية وفقا للقيد المزدوج.

- الترحيل إلى دفتر الأستاذ: إضافة إلى الدفتر السابق هناك دفتر ثاني نص عليه القانون رقم07-11 ،ومن الضروري جدا مسكه و هو دفتر الأستاذ حيث تفتح فيه صفحة (أو أكثر) لكل حساب وفقا لطبيعة المؤسسة.

- إعداد ميزان المراجعة يتم مباشرة بعد المراحل السابقة إعداد ميزان المراجعة، و هو عبارة عن كشف أو جدول يشمل على أسماء الحسابات و صافي أرصدتها أو المجاميع التي تظهر في سجل الأستاذ، تظهر

[1] شالي حسام، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-34.

الأرصدة المدينة في الجانب المدين و الأرصدة الدائنة في الجانب الدائن و يكون مجموع الأرصدة المدينة يساوي مجموع الأرصدة.

- إعداد الكشوف المالية: بعد إعداد ميزان المراجعة يتم ترحيل الأرصدة إلى الكشوف المالية، بحيث تتشكل هذه الكشوف من الميزانية وحساب النتيجة وجدول سيولة الخزينة وجدول حركة الأموال الخاصة، والملاحق.

المبحث الثالث: شروط وتطبيقات المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وانعكاساته

تطرق المرسوم التنفيذي رقم: 09-110 المتضمن مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي إلى مجموعة من الشروط و القواعد والتنظيمات التي يجب أن تتوفر في الأنظمة المحاسبية المستخدمة في مجال مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي،وذلك حيث من الجوانب القانونية أو التنظيمات المحاسبية . وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على الجوانب القانونية المتعلقة بتطبيقات المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي والشروط الأساسية لتطبيقات المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وانعكاسات ذلك على المخرجات المحاسبية.

المطلب الأول: الجوانب القانونية والشروط الأساسية لمسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي

لقد تطرق المرسوم التنفيذي رقم09-110 والمتعلق بكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي إلى بعض **الجوانب القانونية** في مجال مسك المحاسبة المالية بواسطة البرامج وأنظمة الإعلام الآلي،والتي نذكر منها ما يلي:

- **الالتزام بالمبادئ والأحكام المحاسبية في إطار النظام المحاسبي المالي:** لقد تطرقت المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم: 09-110 إلى أنه يجب أن تستجيب تطبيقات مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي لمجمل الالتزامات والمبادئ المحاسبية المعمول بها في إطار النظام المحاسبي المالي .

- **تحديد مصادر التسجيلات المحاسبية:** ولقد تناولت المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي رقم09-110 المتضمن كيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي إلى أنه يجب أن يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر ومحتوى كل معلومة، وكذا مراجع الوثيقة الثبوتية التي يستند عليها في ذلك التسجيل المحاسبي. كما يجب أن تعرف إصدارات نظام الإعلام الآلي وترقم وتؤرخ عند إنشائها بواسطة وسائل توفر كل الضمان في مجال الإثبات.

وتطرق المرسوم التنفيذي رقم09-110 إلى أهم **الشروط الأساسية** في مجال مسك المحاسبة المالية بواسطة البرامج وأنظمة الإعلام الآلي،والتي نذكر منها ما يلي:[1]

- **الالتزام بطابع عدم الشطب والتصحيح للتسجيلات:** تطرقت المادة رقم 06 من المرسوم التنفيذي رقم09-110 المتعلق بمسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي إلى ضرورة تطبيق طابع عدم الشطب أو تصحيح التسجيلات في مجال المحاسبة الممسوكة عن طريق نظام الإعلام الآلي في شكل إجراء التصديق لكل الفترات المحاسبية ،الذي يمنع كل تعديل أو حذف للتسجيلات المصادق عليها.

[1] شالي حسام، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

- **ضمان تحقيق التوازنات الأساسية للمحاسبة على أساس القيد المزدوج:** تطرقت المادة رقم12 من المرسوم التنفيذي رقم09-110 المتضمن كيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي إلى ضرورة وجوب أن تضمن البرامج المحاسبية بواسطة نظام الإعلام الآلي تحقيق التوازنات الأساسية لمحاسبة القيد المزدوج سواء من خلال المراقبة المسبقة أو من خلال المراقبة اللاحقة.

- **ضرورة التذكير بوجوب التصديق على التسجيلات المحاسبية:** لقد أشارت المادة رقم 13 من المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المتضمن كيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي إلى بعض النقاط المتعلقة بوجوب التصديق على التسجيلات المحاسبية، والتي منها أن لا يسمح نظام الإعلام الآلي للمحاسبة بعد التصديق على التسجيلات المحاسبية لكل فترة محاسبية بالتعديل أو حذف لأية عملية محاسبية، كما يجب على نظام الإعلام الآلي للمحاسبة قبل كل إقفال للسنة المالية ضرورة التذكير بوجوب التصديق على مجموع التسجيلات المسجلة بعد الإقفال.

- **ضرورة توفير إمكانية إعادة فحص التسجيلات المحاسبية للسنوات السابقة:** مما يجب أن يتوفر في برامج الإعلام الآلي لمحاسبة في إطار أشارت إليه المادة رقم 13 من المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المتضمن كيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي،هو أنه يحب على برامج نظام الإعلام الآلي للمحاسبة أن لا تسمح من خلال الوظائف المتاحة إلا بفحص التسجيلات السابقة أو طبع الكشوف المالية أو إعادة طبعها.

- **ضمان إمكانية إعادة فتح الحسابات في بداية كل دورة محاسبية:** أشارت المادة رقم 14 من المرسوم التنفيذي رقم : 09-110 المتضمن كيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي إلى ضرورة احترام مبدأ عدم الشطب ، بحيث يجب أن يتضمن نظام الإعلام الآلي للمحاسبة إجراءات تسمح بإعادة فتح آلية لحسابات الأصول والخصوم والتي يجب أن توافق حسابات الميزانية الختامية للسنة المالية السابقة.

المطلب الثاني: الشروط التقنية لتطبيقات المحاسبة المالية بواسطة أنظمة الإعلام الآلي

توجد العديد من الشروط التقنية في مجال تطبيقات المحاسبة المالية بواسطة أنظمة الإعلام الآلي والتي أشار إليها المرسوم المتعلق بكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، والتي نذكر منها ما يلي:[1]

- **إمكانية استغلال الغير لمضمون التسجيلات المحاسبية بمعزل عن أنظمة الأعلام الآلي:** ولقد تطرقت إلى ذلك المادة رقم 15 من المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المتضمن كيفية مسك المحاسبة بواسطة

[1] شالي حسام، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38 .

أنظمة الإعلام الآلي، بحيث أشارت إلى أنه يجب أن يقترح نظام الإعلام الآلي للمحاسبة على وظيفة تمكن من إرسال بطاقة لكل التسجيلات المحاسبية لفائدة الغير ،وذلك في شكل قابل للاستغلال بسهولة بمعزل عن برنامج الإعلام الآلي للمحاسبة.

- **ضرورة إظهار المعلومات الجبائية الخاصة بالمؤسسة في كل الوثائق المحاسبية للمؤسسة**: لقد أشارت المادة رقم 16 من المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المتضمن كيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي إلى ضرورة أن يظهر برنامج مسك المحاسبة المالية في كل الكشوف المالية للمؤسسة المعلومات المتعلقة بالتعريف بالمؤسسة واسم القائمة المالية وتاريخ الطبع مع أرقام الصفحات وكذا العون الذي قام بطبعها وغيرها من المعلومات والبيانات ذات الصلة بتلك الكشوف المالية، كما يجب أن يمتلك نظام الإعلام الآلي المحاسبي كل الآليات لمراقبة الدخول للبرنامج بما يسمح بتحديد استعمال كل وظيفة لنظام الإعلام الآلي للمحاسبة، بحيث يكون هذا الدخول مخصصا للأشخاص المرخص لهم. - **ضرورة ضمان إمكانية الأرشفة للتسجيلات المحاسبية**: تطرقت المادة رقم 18من المرسوم التنفيذي رقم 09- 110 المتضمن كيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي إلى ضرورة أن يتضمن برنامج الإعلام الآلي للمحاسبة التسجيل اليومي لكل العمليات المحاسبية، بحيث يجب أن تتضمن هذه العملية معلومات حول منجز العملية وتاريخ العملية وكذا المعطيات والثوابت المدخلة ونوع العملية.

- **إمكانية إعادة قراءة أو تحويل التسجيلات المحاسبية المؤرشفة للسنوات السابقة:** لقد أشار المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المتضمن كيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي إلى أنه في حالة تغيير نسخة نظام الإعلام الآلي للمحاسبة، فإنه يجب أن تتضمن النسخة الجديدة الآليات الضرورية لغرض إعادة قراءة أو تحويل التسجيلات المحاسبية السابقة المؤرشفة معه أو مع النسخ، كما يجب أن يحمل إجراء الأرشفة تاريخ سابق لطلب الأرشفة مقارنة بتاريخ الإقفال الدوري الأخير.

المطلب الثالث: انعكاسات تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومات المتضمنة في الكشوف المالية

بات الاهتمام بالحصول على المعلومات بصورة سريعة وسهلة أمر جعلنا نقف أفقا، حيث أصبح كل ما نهتم به هو إرسال واستقبال المعلومة فقط، فالتركيز الآن في تكنولوجيا المعلومات ينصب على فعالية المعلومات وسرعتها وليس على أهميتها وقد وقع تأثير تكنولوجيا المعلومات على المعلومات المالية في

كل المراحل التي تمر بها معالجة وتنظيما، حفظا وتخزينا بنا وتوصيلا، ويظهر من خلال تغيير الأساليب البدوية في معالجة المعلومات بالطرق الآلية الإلكترونية ويتجلى هذا التغيير على مستويين هما[1] :

- المستوى الأول: التطور الملحوظ على مستوى مؤسسات المعلومات من مكتبات ومراكز المعلومات، ودور أرشيف عن طريق إدخال عمل الحاسبات في كل وظائفها لعملية الأتممة.

- المستوى الثاني: لقد أدى التلاقي بين تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور مؤسسات جديدة ومستحدثة للمعلومات مستفيدة من الثورة الهائلة في التكنولوجيا المعلومات كالبنوك وقواعد المعلومات. ولقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات مميزات هائلة للمعلومات وجعلتها تتميز بالجودة من جميع الجوانب فاستخدام التقنيات الحديثة للمعلومات اليوم من أجل معالجة المعلومات وتبادلها وبالأخص منها المعلومات الرقمية أصبح ضرورة حتمية .

وقد كان لتكنولوجيا المعلومات **قيمة مضافة** على إجراءات المحاسبة والتي يمكن حصر أهمها في:

- **الأثر على المجموعة المستندية:** تتخذ المستندات في ظل النظام اليدوي الشكل المعتاد الذي تظهر عليه فواتير البيع والشراء، أو إيصالات السداد والتحصيل وغيرها، وتستخدم هذه المستندات مباشرة للتسجيل في الدفاتر والسجلات، أما في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات، فان الأمر يستلزم بالضرورة تعديل في شكل أو طبيعة المستندات، أو استخدام مجموعة مستندية وسيطة تحوي البيانات الموجودة في المستندات الأصلية. مترجمة بطريقة يفهمها الحاسوب الالكتروني حتى يمكن تغذيته بهذه البيانات كمدخلات، فالمستندات في الواقع ماهي إلا وسائط تحمل البيانات. ولاشك إن طبيعة هذه الوسائط سوف تتأثر بالطريقة المستخدمة في تشغيل البيانات.

- **الأثر في المجموعة الدفترية:** في ظل النظام المحاسبي اليدوي تتخذ المجموعة الدفترية شكل دفاتر وسجلات يتم فيها إثبات القيود وتبويب الحسابات. أما في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات فان مجموعة الدفاتر والسجلات قد تتخذ شكل أشرطة ممغنطة أو اسطوانات ممغنطة ، ومن الواضح أن المجموعة الدفترية في صورتها الجديدة، لا تتيح للمحاسب أو المراجع إمكانية الإطلاع على ما تحويه من بيانات مباشرة منها في حالة المجموعة الدفترية الموجودة في ظل النظام اليدوي.

[1] محمد سيد، محمد عبد الماجد بوركايب، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المالية، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 1 العدد 02، 2019، ص ص 71-72.

- **الأثر في الكشوف المالية والتقارير الأخرى:** أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى التأثير في كل من نوعية الكشوف المالية والتقارير التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية. وعلى الوسائل المستخدمة في عرض هذه الكشوف والتقارير، وقد أدى استخدام الحاسوب الالكتروني إلى دقة وسرعة الحصول على التقارير فضلا عن إمكانية توفير تقارير إدارية أكثر فعالية نظرا لمقدرة الحاسوب الالكتروني على تشغيل كميات هائلة من البيانات .وإسكانية تطبيق النماذج الكمية في حل مشكلات الإدارة.

وقد كان لتكنولوجيا المعلومات أثر أيضا على **الإفصاح المحاسبي الإلكتروني** وما نتج عنه من مزايا، حيث نشأ الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية متأثراً بمجموعة من المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الثقافية ولعل أهم تلك المتغيرات تتمثل بتكنولوجيا المعلومات التي ساهمت في تشكيل ملامح ذلك الإفصاح، فقد قاربت تكنولوجيا الاتصالات الحدود الزمانية والمكانية وأدركت الكثير من الشركات ضرورة تشغيل الإمكانيات التكنولوجية الهائلة لشبكة الإنترنت في سرعة انتشار المعلومات، يعني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني نشر مخرجات المحاسبة الإلكترونية على شبكة الإنترنت أي عرض المعلومات فقط وليس معالجتها، ومن المزايا التي يتمتع بها الإفصاح

الإلكتروني ما يلي:[1]

- يحقق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تخفيضاً للتكاليف توزيع المعلومات حيث تتجنب المؤسسة التكاليف المرتبطة بطباعة وتوزيع المعلومات في حالة إتباعها الإفصاح التقليدي، فضلاً عن اختصار الوقت المرتبط بتوزيع تلك المعلومات.

- يمثل الإفصاح الإلكتروني أداة انتشار بالنسبة للمؤسسة، فهو موجه لعدد غير محدود وغير معروف من المستخدمين، الأمر الذي يحقق لها الانتشار مما يعمل على جذب العديد من المستثمرين ليس على المستوى المحلي فحسب بل أيضا على المستوى العالمي.

- تحسين إمكانية الوصول المعلومات من قبل المستخدمين بسرعة وجهد أقل إذ تسمح متصفحات الإنترنت بالبحث الفائق السرعة عن بيانات وتفاصيل محددة مسبقاً لمتخذ القرار في الوقت الذي كان يتطلب لوصول عليها وقراءتها وقت الإفصاح وفق الإفصاح التقليدي وقتاً وجهداً أكثر ونتائج أقل دقة. - يوفر الإفصاح الإلكتروني إمكانية تكامل التقارير السنوية لعدة أقسام لوجود علاقات دقيقة الصلة بين كشوفاتهم المالية.

[1] محمد سيد، محمد عبد الماجد بوركايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-74.

- يحقق الإفصاح الإلكتروني حوار معلوماتي دائم ومستمر ومشترك بين المؤسسة والمستخدمين، الأمر الذي يمكن من توفير معلومات معدة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم الخاصة للمعلومات.

الملاحظ أن استخدام شبكة الإنترنت في نظم المعلومات المحاسبية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الفوائد في مجال الإفصاح المحاسبي وبصورة خاصة من خلال إمكانية توفير مجموعة من الخصائص النوعية التي يتطلب توفرها في المعلومات المحاسبية وبالتالي إمكانية توفرها على الجودة اللازمة، كما يأتي :

- سرعة توصيل نتائج الأعمال (من بيانات التي تحتويها التقارير والكشوف المالية) سوف يؤدي إلى تحقيق فائدة أكبر منها للجهات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالمؤسسة المعينة، وهو ما يساهم في تحقيق خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية من خلال توفير المعلومات ضمن توقيت مناسب وبدون أي تأخير يمكن أن ينتج عن عملية النقل والتوصيل.

- تحقق خاصية الحيادية في توصيل البيانات والمعلومات التي تحتويها التقارير والكشوف المالية من خلال تأمين إيصالها إلى كافة الجهات وبنفس الشكل والمحتوى وبنفس الوقت أيضاً.
- إمكانية تحقيق التغذية العكسية بصورة فورية، حيث أن الاتصال عبر شبكة الانترنت سوف يساهم في تأمين الاتصال السريع من قبل الجهات المستخدمة ومعرفة ردود أفعالها ونتائج قراراتها المتخذة في ضوء البيانات والمعلومات التي توفرها التقارير والكشوف المالية المنشورة عبر الشبكة.
- تسهيل إجراء المقارنات بين البيانات التي تحتويها التقارير والكشوف المالية المنشورة على الشبكة، سواء بالبيانات المتوفرة لسنوات سابقة عن الوحدة الاقتصادية أو بالبيانات التي تحتويها التقارير والكشوف المالية المنشورة عبر الشبكة لوحدات اقتصادية أخرى لنفس الفترة الزمنية. وهو ما يحقق خاصية القابلية للمقارنة.

كما هنالك أيضا تأثير تكنولوجيا المعلومات على **جودة أعمال التدقيق** في المؤسسة إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد في تحسين جودة مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، وذلك من خلال حساب حجم العينة بشكل أدق، واختيار مفردات تلك العينة، أو من خلال المساعدة في إعداد موازنة الوقت اللازم للقيام بعمليات ومراحل التدقيق بشكل أفضل، وفي تحضير البرنامج الزمني اللازم لإنهاء عملية التدقيق. ويعمل استخدام تكنولوجيا المعلومات على تحسين قيام المدقق بالإجراءات التحليلية، حيث تساعد المدقق في مقارنة النسب المالية الفعلية للمنشأة خلال الفترات المتتالية بشكل أدق، أو مع النسب

المماثلة المقدرة، وبالتالي تحديد الانحرافات ومعرفة أسبابها، كما تساعد تكنولوجيا المعلومات مدقق الحسابات بمراجعة الحسابات والكشوف المالية للشركة للسنة الحالية والسنوات السابقة بسرعة وسهولة، ومادامت البرامج التحليلية المحوسبة متوفرة للمدقق، مما يمكنه من إبداء رأيه يشكل أكثر مصداقية وموضوعية كما يحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات أيضا من جودة أعمال التدقيق وتوثيقها، من خلال تدقيق أرصدة الحسابات المختلفة بشكل أدق وأسرع، أو في تلخيص نتائج التدقيق، أو في إعداد أوراق العمل ورسائل الارتباط والمصادفات، أو عند قيام المدقق بإعداد الخرائط الانسيابية والتدفقية يشكل أفضل، مما يمكن المدقق من إنجاز برنامج التدقيق بوقت أقصر.

إضافة إلى أن تكنولوجيا المعلومات توفر قواعد بيانات تمكن المدقق من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التدقيق وتوثيقها، من خلال تدقيق أرصدة الحسابات المختلفة بشكل أدق وأسرع، أو في تلخيص نتائج التدقيق، أو في إعداد أوراق العمل ورسائل الارتباط والمصادفات، أو عند قيام المدقق بإعداد الخرائط الانسيابية والتدفقية بشكل أفضل، مما يمكن المدقق من إنجاز إضافة إلى أن تكنولوجيا المعلومات توفر قواعد بيانات تمكن المدقق من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التدقيق وتوفير مسار للمراجعة يمكن المدقق من تنبع العمليات المالية وبالتالي إثبات صحتها وجودتها، وتزيد من إمكانية الحماية للمعلومات من خلال تحديد الأشخاص المرخص لهم لمتابعة المستندات، كما تزيد من درجة الثقة والحياد والموضوعية في الحصول على المعلومات وبالتالي صحة عملية التدقيق ويؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق إلى القدرة على فحص أكبر عدد من مفردات العمليات المالية، وبالتالي إلى زيادة كفاية الدليل الذي يدعم رأي المدقق النهائي حول عدالة أو صدق الكشوف المالية، وإلى حصول المدقق على أدلة أكثر تعلقا بالبند المراد تدقيقه مما لو لم تستخدم تلك التكنولوجيا، ويؤدي أيضا إلى نزايد القدرة على فصل الوظائف التي من شأنها زيادة الموضوعية والجودة لعملية التدقيق.

الخلاصة:

لقد بينا في هذا الفصل الدور الإيجابي الذي تساهم به تكنولوجيا المعلومات بأدواتها المختلفة في تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها من طرف الشركات، وقد توصلنا لنتيجة رئيسية مفادها الأثر الإيجابي والقيمة المضافة الملحوظة التي قدمتها تكنولوجيا المعلومات بأدواتها المختلفة على المحاسبة فعلى مستوى الإجراءات المحاسبية فقد أصبحت أكثر سرعة، دقة وسهولة بفضل تحولها من الطبيعة التقليدية للطبيعة الإلكترونية، فالمجموعة المستندية والمجموعة الدفترية أصبح الوصول إليها والتعامل معها سهل وبأقل جهد والاحتفاظ بها وأرشفتها أصبح يتم بتكلفة قليلة وفي مكان محدود حدا يتمثل في قرص ممغنط، ومن حيث مخرجات نظام المعلومات المحاسبية من قوائم وتقارير مالية فقد تحسنت نوعيتها وأصبحت تتميز بالدقة وسرعة الوصول للمعلومات التي تتضمنها، خاصة مع استحداث الإفصاح المالي الإلكتروني التي يعدل بين مختلف مستخدمي الكشوف المالية من حيث توقيت الحصول على المعلومة المالية أو من حيث موضوعيتها وسهولة الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان، فالمطلوب هنا الاتصال بشبكة الانترنت فقط أما المسافات بين الطرف الذي ينشر المعلومة وبين مستقبل المعلومة فلم يعد لها أي اعتبار.

خـــاتـــمـــة عـــــامـة

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه المذكرة معالجة الإشكالية التي تدور معالمها حول مدى تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على تحسين جودة الكشوف المالية، حيث وجدت الكيانات نفسها أمام حتمية تبني معايير المحاسبة الدولية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي، وبالرغم من أن هذا النظام لقواعد ومبادئ معايير المحاسبة الدولية يكن بشكل صريح إلا أن ما جاء به الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومبادئه وقواعده المحاسبية كان متوقفا بدرجة كبيرة بما جاء في نصوص المحاسبية الدولية.

وقد شمل مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي جميع الكيانات التجارية الخاضعة لأحكام القانون التجاري دون استثناء وهذا ما شكل الكثير من الفوارق من حيث إمكانية تطبيقه وجعل مخرجاته من المعلومات أكثر قابلية للمقارنة خاصة وأن البنية الاقتصادية الجزائرية تتميز بسيطرة الجانب القانوني والجبائي على المعاملات الاقتصادية التي تهدف إلى إعداد كشوف مالية هدفها حساب الربح الضريبي وإنتاج معلومات تساعد في التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى الوطني وهذا ما يتعارض مع هدف المعايير التي تسعى لإعداد كشوف مالية تقدم المستخدمين، ونظرا لذلك رأي الكثير من المختصين والخبراء أنه كان من الأفضل أن يتم فرض احتياجات جميع النظام المحاسبي المالي على الكيانات الصغيرة زمنا ثم تعميمه تدريجيا على باقي الكيانات الجزائر.

وحتى يسهل تطبيق هذا النظام كان على الكيانات إعادة تعديل أنظمتها المعلوماتية بما يتوافق مع قواعد التقييم والإدراج في الحسابات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، والتي أثرت على مختلف المعالجات المحاسبية لأنشطة الكيانات إلا أن ذلك كان شبه منعدما، حيث أنه ولا كيان أعاد صياغة قوانينه الإدارية ولا تعديل طرق تقييم أصوله وغيرها من القواعد والسياسات المحاسبية التي كان من المفترض أن يتم تعديلها وخاصة أن النظام المحاسبي المالي جاء بمفاهيم جديدة فيما يتعلق بضرورة مسك المحاسبة عن طريق نظام الإعلام الآلي والذي انعكس إيجابا على المخرجات من المعلومات المحاسبية المتضمنة في الكشوف المالية.

نتائج اختبار الفرضيات: استنادا إلى طريقة المعالجة المعتمدة في هذه الدراسة والتي اعتمدت على التحليل ، والتي حاولنا من خلالها تقييم مدى تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على تحسين جودة الكشوف المالية، فإننا قد توصلنا أثناء اختبار الفرضيات ما يلي:

- **الفرضية الأولى:** والتي نصت على أن المحاسبة المالية بالجزائر ترتكز على أسس نظرية محتواة في معايير المحاسبة الدولية وأسس فنية وميدانية تخص الكيانات من حيث قدرتها على جعل المحاسبة نظام معلوماتي فعال، فقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية .

- **الفرضية الثانية:** والتي نصت على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يقتصر على الارتقاء بمهنة المحاسبة وتقديم معلومات صادقة تفيد المستثمرين فقط، تم نفي هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: والتي نصت على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في مضمونه من خلال المسك الآلي للمحاسبة لا يزال لم يحقق المطلوب منه خاصة فيما يتعلق بإنتاج كشوف مالية ذات جودة، وقد تم نفي هذه الفرضية.

النتائج العامة للدراسة:

لكي يستطيع نظام المحاسبة المالية من التواصل مع التغيرات العديدة التي تحصل في بيئة الأعمال الحديثة وتساهم في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية التي تعمل فيها، لابد من العمل على التطوير المستمر لنظام المعلومات المحاسبي ومواكبته مع التغيرات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية ومختلف المتغيرات الاقتصادية الدولية بالإضافة إلى التكنولوجيات الحديثة وكذا استمرارية التأهيل العلمي والعملي للقائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية بصورة مستمرة وعدم البقاء على المعلومات التي حصلوا عليها من خلال دراستهم في السنوات السابقة. و يعني أيضاً أنه يجب الاهتمام بمواصلة عملية التعليم المحاسبي من قبل القائمين على عمل نظام المحاسبة المالية في المؤسسات الاقتصادية المختلفة وذلك من أجل تدنية التكاليف والزيادة من جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجه نظام المعلومات.

اقتراحات الدراسة:

من أجل تحقق عوامل من التطوير المستمر، التعلم المستمر، تدنية تكاليف التشغيل وزيادة جودة المعلومات يجب :

- التحديث المستمر لنظام المعلومات المحاسبي وفقاً لمتطلبات بيئة الأعمال؛
- تبني مختلف التقنيات الحديثة من تكنولوجيات وبرمجيات ومعدات؛
- الأخذ بعين الاعتبار تجديد أو تطوير نظام المعلومات المحاسبي و مختلف التحديثات التي أجرتها اللجان الدولية للمحاسبة؛

- التحاق القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية في الدورات التدريبية (أو وحدات التعليم المستمر) التي تقيمها المؤسسات الجامعية؛

- عقد الندوات والمؤتمرات التي تساهم في مناقشة التطورات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية والعلوم الأخرى ذات العلاقة معها.

قائـــمـــة المراجـــــع

- المؤلفات باللغة العربية:

- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008 .

- أحمد علي إبراهيم، وفاء يحي أحمد حجازي، قراءة الكشوف المالية، كود 143، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، القاهرة ، 2000.

- أحمد علي إبراهيم، وفاء يحي أحمد حجازي، قراءة الكشوف المالية، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، القاهرة ، 2000.

- السيد عبد المقصود محمد دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تحليل وتصميم النظام، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.

- ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

- حاج علي، النظام المحاسبي المالي الجديد، دار بلقيس، الجزائر، 2012،

- سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

- سعد ياسين غالب، تحليل وتصميم نظم المعلومات، ط1،دار المناهج ، 2000.

- سليمان مصطفى الدلاهمه، المبادئ وأساسيات علم المحاسبة ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2008 .

- سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

- عامر إبراهيم قند يلجي وآخرون نظم المعلومات الإدارية، ط2،دار مسيرة، الأردن.

- عبد الرحمن عطية ، المحاسبة العامة وفق للنظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر .2009.

- عبد الرحمن عطية ، المحاسبة العامة وفق للنظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر ..2009

- عبد الناصر علك حافظ، نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المنظمة، ط1، دار غيداء، 2014.

- غسان قاسم اللامي،إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، الأردن.

- كتوش عاشور، المحاسبة العامة ومبادئ واليات تسيير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2013.

- لسيد عبد المقصود محمد دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف. نظم المعلومات المحاسبية مدخل تحليل وتصميم النظام، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.

- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل الكشوف المالية، دار المكتب الجامعي الحديث،.2009

- منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العيد، نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2003.

- المجلات العلمية:

- أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2011.

- بشرى عبد الوهاب محمد حسن، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 22، 2012.

- عيشور ذهيبة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية الكشوف المالية، مجلة آفاق العلوم، المجلد 03، العدد 06، مارس 2018.

- محمد سيد، محمد عبد الماجد بوركايب، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المالية، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 1 العدد 02، 2019.

- الأطروحات، الرسائل والمذكرات:

- بوركاب مصطفى، لافي إبراهيم، نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة الكشوف المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014.

- تدير سمير، الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة 2014 .

- تيرس محمد. أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير ، مستغانم ، 2013 .

- شالي حسام، تطبيق المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2015.

- شريف إبراهيم، درجة مصداقية المعلومة المالية في الكيانات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة خنتر لمركبات السيارات، أطروحة دكتوراه ،جامعة بلعياس ، 2017 -2018.

- طيب باشا عبد الله، عرض الكشوف المالية في المؤسسات الاقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستقانم، .2017

- عثمان عبد اللطيف، تكييف الأنظمة المعلوماتية وفق مسار التوحيد المحاسبي، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، 2019.

- عون وردية، دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية"، مذكرة مقدمة ضمن منطلبات نيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015.

- محمد مفتاحي. تكنولوجيا المعلومات ودورها في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة . الجزائر .2012

- موطي زكية، مومني سعيدة، واقع تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة أدرار، 2015-2016

- يوسف سعدين، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2009.

- الملتقيات العلمية:

- ربيع أحمد بن يحي ، موسى زروقي، فعالية نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، الملتقى العلمي الوطني الثاني حول: تطور ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، يوم 19 أفريل 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.

- القوانين والمراسيم:

- القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 74. بتاريخ 25 نوفمبر 2007،

- وزارة المالية الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الحقوق المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها المؤرخ في 26 جويلية 2008 .

- المؤلفات باللغة الأجنبية:

- Robert Robert, Norms international de comptabilité et d'information fiannacie, dunod, paris 2006.

- Robert Obert, pratique des normes IAS/IFRS, dunod, Paris, 2002.

الملخص:

إنّ الأطر والأنظمة التي تحكم الممارسة المحاسبية في كل دولة أدى إلى ضرورة تنظيم وضبط الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي لتجاوز كل أشكال الاختلافات والبحث عن إطار تصوري موحد للمحاسبة الدولية، وقد تولد عن ذلك نمطية جديدة في الممارسة المحاسبية بالجزائر وجاءت متضمنة في إطار النظام المحاسبي المالي، والذي جاء بجملة من الشروط التي من شأنها توحيد الكشوف المالية من أجل تسهيل فهمها لمختلف أصحاب المصالح، ومن أبرز الشروط هو استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال التأكيد على ضرورة مسك المحاسبة المالية عن طريق نظام الإعلام الآلي وذلك من أجل زيادة جودة الإفصاح حتى تكون المعلومات المالية المعروضة صادقة ومتجانسة تعكس الصورة الحقيقية لوضعية الكيان بالشكل الذي يسمح باتخاذ القرارات الصحيحة، ولذلك جاءت هذه الدراسة لقراءة مختلف الشروط و الإجراءات الواجب إتباعها لمسك المحاسبة عن طريق نظام الإعلام الآلي وإبراز انعكاسات ذلك في تحسين جودة الكشوف المالية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، نظام المعلومات المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، جودة الإفصاح، الكشوف المالية.

Abstract:

The frameworks and regulations that govern the accounting practice in each country have led to the necessity of regulating and controlling the accounting practice at the international level to overcome all forms of differences and to search for a unified conceptual framework for international accounting, This generated a new stereotype in the accounting practice in Algeria and was included in the framework of the financial accounting system, which came with a set of conditions that would unify the financial statements in order to facilitate their understanding of the various stakeholders, and one of the most prominent conditions is the use of information technology by emphasizing the need to keep Financial accounting through the automated information system in order to increase the quality of disclosure so that the presented financial information is honest and homogeneous that reflects the true picture of the entity's situation in a way that allows the right decisions, Therefore, this study came to read the various conditions and procedures to be followed to hold accounting through the automated media system and to highlight the implications of this in improving the quality of financial statements.

Keywords: information technology, accounting information system, financial accounting system, quality of disclosure, financial statements.